دور الدولة في نظرية آمارتيا سين للتنمية
The role of the state in Amartya Sen›s theory of development

م. تحسين حمه سعيد شمس الدين
قسم القانون، كلية القانون والسياسة ، جامعة التنمية البشرية، السليمانية

(Tahseen Hamah Saeed a lecturer at the Department of law, College of law and)
politics, the University of Human Development@uhd.ed.iq
Orcid: 0002-1166-9274-۰۰۰۰
Google scholer link: //sites.google.com/a/uhd.edu.iq/tahsin-hamahsaeed

المستخلص:

هذا بحث عن نظرية في التنمية تعتبر من أهم نظريتها في العصر الحديث و يعتبر صاحبها آمارتيا سين الحاصل على جائزة نوبل الاقتصاد في عام١٩٩٨ من الرواد المنظّرين للتنمية والتنمية المستدامة ان لم يكن مؤسسها، وصاحب نظرية خاصة في التنمية حفّزت الكثير من الباحثين الكتابة عنها، واصبح صاحبها من الشخصيات المئة الاكثر تأثيرا لأكثر من عام حسب مانشرت المجلات المختصة في هذا المجال، وتبنتها كثير من دول العالم.

إن نظرية أمارتيا سين للتنمية هي نظرية من نظريات التنمية المستدامة بل من اعرق تلك النظريات ، وهي نظرية أساسية مؤثرة في أكثر النظريات التي جاءت من بعدها وهي من اكثر النظريات المهتم بها في اقتصاديات التنمية.

إن نظرية آمارتياسين مقاربة يمكن دراستها في حقول معرفية مختلفة كالسياسة والقانون وعلم الاجتماع والااقتصاد.

إن لنظرية أمارتيا سين في العدالة جانبان أولهما من إبداعه والثاني يعتبر أمارتيا سين مطوِّرا له: أولهما هو نهج القدرة الذي تبنته منظمة الانماء وكثير من الدول لتقييم تنمية وتطوير تنميتها. وأن نهج القدرة هو قدرة الأشخاص على أن يعيشوا حيواتهم التي لهم دليل في اختيارها وتقديرها.

ان لتطبيق النظرية جانبان ايضا: جانب يتعلق بما يخدم الانسان كالتعليم والصحة والدخل ، وجانب يتعلّق بمسألة اختيار الإنسان لما هو له دليل في القيام به وهذا الجانب يتعلق بمشاركة الإنسان في العملية التنموية واحترام آرائه، ومن هنا تظهر أهمية مسألة كحقوق الإنسان والديموقراطية في التنمية الاقتصادية.

ووصل البحث الى ان آمارتيا سين كأحد فلاسفة الاقتصاد والسياسة والقانون مع تدخل الدولة من أجل التنمية، بشرط أن يكون هذا التدخل من أجل تنمية قابليات الافراد وقدراتهم(التنمية للانسان)، وبشرط ان تغير الدولة تكوينها بشكل يشارك أفراد المجتمع في تكوين الدولة (التنمية بالانسان) وعملية صنع القرارات المتعلقة بهم.

فيوصي البحث الدولة التدخل من أجل التنمية ولكن بالكيفية والشروط التي يلزم آمارتيا سين توفرها، حتى تتلافى النقائص التي توجد عند تطبيق نظريات التدخل الأخرى.

Abstract:

This search for a theory of development is one of the most important theory in the modern era and is accompanied by Amartya Sen, a Nobel economics prize in ١٩٩٨ from the pioneer theorists of development and sustainable development that was not its founder, and his special theory of development has stimulated a lot of researchers writing about them, and became its owner Of the ١٠٠ most influential figures for more than a year, according to magazines specialized in this area, and adopted by many countries of the world.

Amartya Sen›s theory of development is a theory of sustainable development. It is one of the most important of these theories. It is a fundamental theory that is influential in most of the later theories. It is one of the most important theories in development economics.

Amartya Sen›s theory is an approach that can be studied in different fields of knowledge such as politics, law, sociology and economics.

Amartya Sen›s theory of development has two aspects, the first of which is his creation, and the second is Amartya Sen›s development: the first is the capacity approach adopted by the Organization for Development and many countries to assess development and development. A capacity approach is the ability of people to live their lives, which have evidence of their choice and appreciation.

That the application of the theoretical aspects as well: along with respect to serve human education, health and income, along with the question of human choice for what is a guide to do this side of the participation rights in the development process and respect for his views, and here show the importance of the issue such as human rights and democracy in economic development.

The research concluded that Amartya Sen as one of the philosophers of economics, politics and law, with state intervention for development, provided that such intervention for the abilities of individuals and their development (development of man), and on condition that the state change its composition are members of the community involved in the formation of the state (development of mankind) And their decision-making process.

The research recommends that the State intervene for development but how and to what conditions Amartia sen Requests to be available, so as to avoid the shortcomings that exist in the application of other intervention theories.

المقدمة

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم الأساسية التي قام العلماء بدراستها في شتى مجالات العلوم الانسانية منها الاقتصاد والسياسة والقانون وحتى العلوم التجريبية. ويرجع هذا الى أهمية هذا المفهوم في الحياة الانسانية في العصر الحديث، الى أن ذهب بعض الفلاسفة الى القول بأن كان القرن العشرون هو قرن الديموقراطية فإن القرن الواحد والعشرين هو قرن التنمية.

إن آمارتيا سين الحاصل على جائزة نوبل الاقتصاد في عام١٩٩٨ الميلادي يعتبر من الرواد المنظّرين للتنمية والتنمية المستدامة ان لم يكن مؤسسها، وصاحب نظرية خاصة في التنمية حفّزت الكثير من الباحثين الكتابة عنها، واصبح صاحبها من الشخصيات المئة الاكثر تأثيرا لأكثر من عام حسب مانشرت المجلات المختصة في هذا المجال، وتبنتها كثير من دول العالم. بل ان المؤشرات المحدَددة لمستوى التنمية في منظمة الانماء التابعة للامم المتحدة قام بوضعها آمارتيا سين و صديقه الاقتصادي الباكستاني محبوب الحقوالتي استنبط آمارتياسين حظه منها من نظريته في التنمية ونظريته في العدالة. حيث انه يعتبر من أكثر الفلاسفة تحقيقا في مفهوم العدالة بعد جون راولز المشهور بفيلسوف العدالة، وصاحب أكبر مدرسة تمتاز عن مدرسة راولز. وان علاقة نظرية آمارتيا في التنمية بنظريته في العدالة وطيدة وعميقة الى حد يمكن اعتبارهما وجهان لعملة واحدة.

إن آمارتيا سين يعتبر نظريته في التنمية ملائمة لجميع الدول الديموقراطية ايا كان نوع انظمتها السياسية. فما هو دور الدولة في التنمية حسب هذه النظرية ؟.

فمن خلال محاولة الجواب على هذا السؤال ومن خلال الأخذ بنظر الاعتبار العلاقة الموجودة بين الجانب الاقتصادي والسياسي والقانوني والعلوم الانسانية الاخرى في موضوع كالتنمية الذي يريد الدول العالم الثالث حل مشاكلهم الموجودة بها(وخاصة دول منطقة الشرق الاوسط)، حتى يواكبوا الدول المتقدمة بل يعيدوا مكانتهم القيادية للبشرية بالاعتماد على مفاهيم كالتنمية والعدالة في زمن اكثر مما تحتاجه هو كشف مفاهيم كهذين المفهمين و تطبيقهما.

و بالنسبة للمنهج الذي اعتمد عليه الباحث أثناء البحث هو المنهجان الوصفي و التحليلي المقارن.

ومن أجل تحقيق أهداف البحث فقد قسّم الى مبحثين :

اما المبحث الاولفقد خصّص لإلقاء الضوء على مفهوم التنمية في نظرية آمارتياسين.

أما المبحث الثاني فيتناول علاقة الدولة بالتنمية و دورها في العملية التنموية حسب نظرية آمارتيا سين في التنمية.

و اختتم الباحث البحث بخاتمة تضم أهم ما توصل إليها من نتائج، من غير أن تكون مستغنية عن التفاصيل التي وردت في ثنايا البحث .

المبحث الاول

مفهوم التنمية في نظرية آمارتيا سين

المطلب الأول

البنية الفكرية لنظرية آمارتيا سين في التنمية

يذهب آمارتيا سين ان هناك مقاربتان في مسألة العدالة والتنمية ايضا: احداهما تتركز على مفهوم العدالة الاجتماعية و وجود العدالة في المؤسسات العامة.وسميت بمقاربة او مدرسة العقد الاجتماعي لتوزيع السلع العامة الموجودة ويعتبر جون راولز المشهور بفيلسوف العدالة منظرها الاكبر (Rieko Gotoh and Paul Dumouchl ١٩٨٢,P٢٣-٢٥),

اما المدرسة الثانية فتركّز على الانسان ومفهوم الحرية والقدرة على الاختيار في الحياة بدل التركيز على العدالة المؤسَّساتية، تهتم بتنمية القدرات و تطوير القابليات، موضوعها الاساسي الحرية وليس السلع العامة معروفة بمقاربة ونهج النسبي المقارن ونهج القدرة.المقاربة التي تبنته منظمة الانماء التابعة للامم المتحدة يعتبر امارتيا سين فيلسوفها ومبدعها .

p33) (Sen Amartya ,(2009)

سمّى آمارتيا سين المدرسة الاولى ب(المدرسة الشيئية) لانها تعتمد على محاولة ازدياد الاشياء(ومنها السلع العامة) وتكثيرها في العملية التنموية وذلك عن طريق المؤسسات العامة للدولة ومن ثم تقتصر التنمية على ازدياد دخل الفرد والناتج الكلي كمؤشرين للتنمية، المؤشران اللذان يعتبران من المؤشرات المادية التي تعتمد على الزيادة في المبلغ وإن كان هذا العدد والمبلغ هو مبلغ الدخل للفردوالناتج Sen (٢٠٠٩) p35 Amartya

في حين أن المدرسة الثانية تعتمد على الانسان وامكانية تنمية قابلياته وتطويرها، وبالتالي ليس الدخل هو المعيار الوحيد والأهم تحديد التنمية، بل هناك معايير اخرى تعتمد على القابليات الإنسانية كالصحة وإمكانية العيش لمدة عمرية اطول، وهذا التحول من الاعتماد على الشيء الى الانسان اصبح اساس الانتقال من العملية التنموية المعتمدة على النمو الاقتصادي الى التنمية المستدامة والشاملة المعتمدة على اكثر من مؤشر والتي تتجاوز نطاقها المجال الاقتصادي تدخل في المجالات الاخرى كالمجال الاجتماعي والقانوني والسياسي و حتى الأخلاقي. ومن ثم ظهر استعمال مفهوم التنمية في تلك المجالات كالتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية والتنمية القانونية والتنمية الأخلاقية الخ.. وتنجح التنمية في المجتمع عندما تتحقق التنمية في تلك المجالات جميعهامن حيث النطاق. وهذا ما نعنيه عندما نستعمل اصطلاح التنمية الشاملة، كما ان التنمية الشاملة لا تكون ممكنة الا اذا كانت التنمية في جميع المجالات مستمرة زمانا، ومن ثم تكون التنمية مستمرة(Sen .(Amartya,(2009) p25

من هنا إذا كان لنا نموذجان للتنمية، فإن دور الدولة تختلف من كل نموذج بالنسبة للآخر، الدور الذي سنبحث عنه لاحقا. وذلك بعد الدراسة عن نظرية آمارتيا سين في التنمية والتي نبدأ بالبحث عن الاساس الفكري لهذه النظرية.

يذكر الباحثون بأن أساس نظرية آمارتيا في التنمية بل أكثر ابداعاته يرجع الى مقال مهم كتبه في ستينات القرن المنصرم(عام ١٩٦٧)، حيث يذهب الفيلسوف الامريكي المشهور هيلاري بتنوم بأن آمارتيا سين أثبت نبوغه في ذلك المقال الذي بحث فيه حول آراء الفيلسوف روبرت هير الفيلسوف الوضعاني المشهور حيث ان (هير)) (SenAmartya.1967,p44 كان من الفلاسفة المؤمنين باختلاف طبيعة القيم والقواعد الأخلاقية عن الحقائق الواقعية والتجريبية والوضعية مها الحقائق الاقتصادية الوضعية (المسماة بالحقائق الحقيقية في العلوم الفلسفية)، وبالتالي عدم جواز المزج بين العلوم المتعلقة بكلا الجانبين من الحقائق(الحقائق الاعتبارية المعيارية والحقائق الحقيقية الموضوعية) (ثاتنم هيلرى، ١٣٨٥ هـ ش،ص١١٦-١١٨) وإحياء المشكة الفلسفية المشهورة بمشكلة هيوم (مشكلة عدم إمكان الوصول الى الوجوب بناءا على ما هو موجود) اي ان الانسان لايمكن ان يهتدي الى ما يجب ان يفعله بالاعتماد على معرفته للواقع االموجود خارج الانسان ومن ثم عدم امكان جواز البحث عن الأخلاق بواسطة علماء الاقتصاد وبالعكس. لان علم الاقتصاد والعلوم الوضعية الاخرى تحقق في عما هو كائن في حين أن علم الاخلاق والعلوم الاعتبارية الاخرى كالسياسة والقانون تبحث فيما ينبغي أن يكون، وهذا هو أساس التعامل في الاقتصاد التقليدي من بداية زمن التنوير واللبرالية الكلاسيكية وفلالسفتها وشق الوحدة والاساس المشترك بين الاقتصاد والاخلاق.اذ من المعروف ان آدم سميث كان يدرّس الاقتصاد ضمن مادة فلسفة الأخلاق و باعتباره فيلسوفا للاخلاق ، وكان من المعروف تأريخيا منذ زمن الأغريق أن الإقتصاد يعتبر جزءا من الاخلاق فكان الأخلاق والإقتصاد إن لم يكونا متداخلين فكانا مشتركين في كثيرمن مواضيعهما،كما هو الحال في توزيـع أرسطو المشهور للعلوم. (ثاتنم هيلرى، ١٣٨٥ هـ ش،ص١١٦-١١٨)

ويمكننا أن نعتبر هيوم وباستحالته المشهورة هو من وضع اللبنة الأولى للانفكاك وعدم التلاقي بين الحقول التجربية المتعلقة بالحقائق الحقيقية التي تبحث عن الحقائق الخارجية كالاقتصاد والحقول غير التجربية المتعلقة بالعلوم الاعتبارية التي تطلب منا القيام بأمر أو تمنعنا عن القيام بأمر، سواء كان ذلك الأمر مفردا أو مجموعة من أمور متعلقة ببعضها البعض المسماة بالنظام (كالنظام الاقتصادي). فاشتد أمر التمايز بين هذين النوعين من المعارف والعلوم حتى وصل الى عدم اعتراف وجود الحقائق الاعتبارية المعيارية من قبل فلاسفة المدرسة الوضعية واعتبارها مسائل خيالية أو نسبية أو مأخوذة من مسائل أخرى، بل كون التعبيرات اللغوية المكونة للحقائق الاعتبارية لا مدلول و معنى لها ومن ثم عدم إمكان فهمها, ومن هنا كانوا يقولون بأن القواعد الأخلاقية والجمل الإنشائية التي فيها طلب لا معنى لها (Hare1952

p34-37.) (وكان دليلهم و مستندهم اللغوي أن الجمل التي تعبَّر بها عن العلوم والحقائق الوضعانية تستند الى حقيقة موجودة ولها نسبة خارجية، يمكن التحقيق في صحتها بناءا على تلك الحقيقة الخارجية ومن ثم جواز وصفها بأنَّها جمل خبرية (تخبر عما هو موجود وكائن في الخارج) يمكن وصفها بأنها صادقة أو كاذبة. في حين أن الجمل والتعابير التي تعبَّر بها عن الحقائق الاعتبارية ليس لها نسبة وحقيقة في الخارج ، ومن ثم عدم إمكان كشف صدقيتها بالاعتماد على تلك الحقائق الخارجية(A j Ayre,١٩٥٤,p٢٣٧)فإن معناها تكمن في التعابير الملتفظة من قبل المتكلم، فإنّ علينا الرجوع الى نفس التعبيرات، فإنها جمل إنشائية تأمر أو تنهي، ولا تكشف عن حقائق في الخارج ومن ثم لايمكننا البحث عنها بالمناهج والوسائل التي نبحث بها عن الحقائق الخارجية. ولهذا يجب أن لا نخلط بين هذين النوعين من الحقائق والمعارف، وهذا هو رأي جميع علماء المدرسة الوضعية ومنهم علماء وفلاسفة الاقتصاد التقليديين (SenAmartya.1967,p78)

الا أنَّ أمارتيا سين حاول كشف المغالطة والخطأ المنطقي الموجود في هذا الموضوع، وذلك ببحثه في القواعد الأخلاقية التي يسميها بالقواعد السميكة التي ليس من السهل اعتبارها من الحقائق الاعتبارية الإنشائية، لأن لها جوانب وصفية خارجية حقيقية يمكن ملاحظتها، ولها جوانب اعتبارية معيارية فيها طلب القيام بأمر أو المنع من القيام بأمر ايضا، ويعتبر بوتنوم أن هذا الكشف هو بداية ظهور نبوغ أمارتيا سين وإبداعاته اللاحقة. والأمثلة على تلك المفاهيم هي الظلم و غلظة القلب والعدالة والجريمة و غيرها من هذا النوع من المفاهيم الأخلاقية التي توصف بها الأفراد،كما وصف بها في تاريخ البشري المديد كثير من الحكام فاعتبروا ظالمين أو عادلين و مستبدين، فكل تلك المفاهيم تدخل في علم الأخلاق والحقائق الاعتبارية وتوصف بها أشخاص وهي أحوال خارجية في نفس الوقت، كما هو الحال في لفظ الجريمة، الذي سأل عنه هيوم: أين يكمن مفهوم الجرم، حيث أن المشهود هو الأفعال الخارجية وليس الجريمة(Martha Nussbaum.(2011) ,p5).!.

ولتوضيح مقصوده جاء أمارتيا سين بمثال، فقال: افترض أنك تتلفظ بجملة (إن الإعدام جزاء غير عادل، فيجب أن تقف امام تنفيذه!)، فإذا كنت متشرعا فإنه يكون له مدلول وهو إنشاء قاعدة قانونية، ومعلوم أن هذا المفهوم يختلف عن مفهوم نفس الجملة إذا كنت شخصا عاديا (غيرمتشرع). فالمعنى في الحالة الثانية هو مجرد إبداء رأي في أنك ترى أن جزاء الإعدام غير عادل، وأنك تشترك في أية محاولة تريد أن توقف تلك العقوبة من غير أن يكون رأيك ملزم لأحد(ثاتنم هيلرى، ١٣٨٥ هـ ش،ص٩١)

فإن التعبير يتوفر فيه المعنى الإنشائي والوصفي في نفس الوقت. ومن هنا أثبت أمارتيا سين أن الجمع بين الحقائق الحقيقية والحقائق الاعتبارية ممكن، بل أنه واقع وأن من يدعي خلاف ذلك فهو المخطئ(سن أمارتيا ،٢٠٠٩م ، ص٢٤-٢٧)، و من هنا تمكن من إبداع نهج القدرة، النهج الذي هو من الحقائق الأعتبارية الذي فيه طلب توفير تلك القدرات، ووصف لتلك القابليات وهو من الحقائق الحقيقية في نفس الوقت ، ومن ثم قال بالجمع بين علم الاقتصاد وعلم الأخلاق وهذا يعتبر توجها جديدا عند فلاسفة الاقتصاد، توجُّه يريد إرجاع الجانب المعياري ونظرياته الى مركز اهتمام علم الاقتصاد، وخاصة اقتصاديات الرفاه والتنمية والفروع المعيارية الأخرى للاقتصاد بل ويتنبأ بأن التنمية تصبح الموضوع الرئيسي للعلوم الانسانية جميعا ومنها الاقتصاد في القرن الواحد العشرين كما كانت الديموقراطة الموضوع الأكثر تداولا في القرن العشرين .

بل ذهب بعض العلماء الى أبعد من ذلك فاستنبط من آراء علماء أمثال أمارتيا سين أن الجانب الموضوعي الإيجابي فيه جانب إعتباري أيضا. ولهذا قال أمارتيا سين يجب على علماء الاقتصاد أن يتعلَّموا من علماء الأخلاق، وعلى علماء الأخلاق التعلُّم من الاقتصاديين. وكما قال : إن هذه المسألة أصبحت الآن لها مدافعين فكان عندما طرحناها أول مرة كانت غريبة وانتقدت من قبل الاقتصاد التقليدي بشدة، وذهب أمارتيا سين الى أن هذا هو مقصود علماء الاقتصاد الأوائل أمثال آدم سميث، وإن هناك نوع من إسقاط فيما قصدوه فيما بعد في علم الاقتصاد التقليدي(ثاتنم هيلرى، ١٣٨٥ هـ ش،ص١٠١)، فكثيرا ما استدلَّ آمارتياسين بالمثال التقليدي الذي ذكره آدم سميث عندما جلس على المائدة فقال إن الخبز الذي نأكله بعثه الينا الخباز ، واللحم أرسله القصاب كما أن الفاكهة أتتنا من قبل البقال ، ولم يفعل أي من هؤلاء ما فعل ترحما بنا ولكن تحقيقا لمصلحتهم الشخصية. وعرفت هذه المسألة في الاقتصاد التقليدي بنظرية الخيار العقلاني (Sen, Amartya,(١٩٩٩),p٢٢). النظرية التي بني عليها أكثر النظريات الاقتصادية التقليدية. الا أن أمارتيا سين أثبت أن هذا سوء فهم لما قصده آدم سميث، لأنه وإن أشار بهذا أهمية تحقق المصالح الفردية حتى تدوم الفعالية الاقتصادية في السوق والمجتمع، الا أن آدم سميث لم

يقصد به أن هذه هي الغاية الوحيدة التي يريد الإنسان تحقيقها، بل هناك غايات أخرى يريدها وهي تخالف في كثير من الأحيان مصالحه الشخصية ويعطيها الإنسان الأولوية عل مصالحه الفردية كالتعاطف والجود والالتزام والعيش في سبيل المعتقدات. وهي مسائل معيارية أخلاقية مناقضة لما اعتمد عليه الاقتصاد التقليدي من تحقيق الفائدة والمصلحة الفردية وهذه الدوافع هي الأقوى عند آدم سميث كما ادَّعى أمارتيا سين، فابتدعت هذه الآراء وأصبحت تلك في الحاشية فقام أمارتيا بإرجاعها الى المركز بعد كشفها، ولهذا سمِّي أمارتيا سين بعد آدم سميث بصاحب الخطوة الثانية التي أرجع بها الأخلاق الى مركز الدراسات الاقتصادية (Sen, Amartya, ٢٠٠٧,p٢٣-٢٦).

إن البحث حول علاقة الأخلاق (الحقائق الاعتبارية) و علم الاقتصاد يذهب بنا الى عمق أعمال أمارتيا سين في شتى الحقول المعرفية التي تطرق لها كالاقتصاد والقانون والسياسة و وخاصة فيما يتعلق بمسألة التنمية وعلاقتها بمسائل كالديموقراطية والتنمية و الفقر والمجاعات و الرفاه والبطالة. فمثلا في التنمية عندما نفترض وجود تلك العلاقة فلا يمكننا الاعتماد على الجانب االهندسي في الاقتصاد فقط حتى نرتفع مستوى التنمية في البلاد دون الاعتبار للمسائل الأخلاقية والحوافز الدينية في المجتمع(ثاتنم هيلرى، ١٣٨٥ هـ ش،ص٤١-٤٣)

أما علاقة الدين بالعملية التنموية هي ما عمل عليها غيره ايضا الفيلسوف وعالم الاجتماع الالماني المشهور (ماكس فيبر) والذي كشف من خلالها أن التقدم الرأسمالي حصل في الدول الغربية التي هي على المذهب البروستاني دون الدول الكاثوليكية، لأن أحكام المذهب البروستاني أكثر توافقا مع تراكم رأس المال وتشجيع ادخاره)دكتر احمد صدرى، ١٣٨٥،ص١١. كما أنه وبناءا على تلك العلاقة كشف الفيلسوف والباحث الإيراني عبدالكريم سروش، أنه وفي العالم الإسلامي أن الدول التي هي على المذهب السني فرصة التطور الاقتصادي والثقافي فيها أكثر منها من الدول التي تدين بالمذهب الشيعي، لأن علاقة المذهب السني الأشعري بالجانب العملي التطبيقي أقوى من المذهب الشيعي المعتزلي المعتمد على الجانب الفلسفي النظري فقط)عبدالكريم سروش، ٢٠١٣/٤/١).

وبناءا على تلك العلاقة كشف أمارتيا سين العلاقة الطردية بين الحرية الإنسانية والتنمية الاقتصادية(Sen, Amartya, (1999),p22-٢٥). ، ولذلك سمَّى كتابه الأشهر ب(التنمية كالحرية). وأثبت بأن المجاعة لا تحصل في الدول الديموقراطية قط وإن كانت لا تعتبر دولا غنية من ناحية المنابع الطبيعية، كما أنه وبناءا على تلك العلاقة كشف مؤشِّر القدرات بديلا لمؤشِّر الدخل والناتج الكلي لتحديد مستوى الرفاه والتنمية وكشف به نقائص المؤشِّرات الأخرى (ومنها مؤشِّر الدخل)، المؤشِّر الذي تبناه منظمة الإنماء لتحديد ترتيب ومستوى الدول في التنمية(Undp 1990).

وإن كان هناك خلاف بين مناوئي حقوق الإنسان الذين يذهبون أن تلك الحقوق ليس لها أي أساس غير القانون والتشريعات، والمؤيدين لتلك الحقوق الذين يذهبون الى أن اساس تلك الحقوق هو أساس القانون ، فذهب أمارتيا سين أن الدليل الأساسي لتلك الحقوق هو الحرية، والحرية لها جانب أخلاقي يجب مراعاته، وجانب وصفي يمكن كشفه في الخارج (Sen Amartya ,p٣٥٥-٣٥٧) (٢٠٠٩) كما أنه وبناءا على تداخل القواعد المعيارية والحقائق الحقيقية الخارجية أثبت خطأ الاعتماد على الدخل لتحديد مستوى الفقر, و بيَّن أن الفقر الحقيقي هو الحرمان من القابليات((Sen, Amartya,(1999),p22-25. بل حاول إعادة تعريف الغني فاستنج إن كان الغني من هو صاحب الثروة الكثيرة، فإن الثروة ليس المال فقط. فقال: أن القروي الهندي الذي يعيش قرابة مئة سنة سالماً من الناحية الصحية هو أغنى من الرجل الأفريقي الأصل الذي يعيش في مدينة نيويورك ولا يتجاوز عمره خمسين سنة، وإن كان من ناحية الدخل دخل الهندي هو أقل بكثير من دخل الرجل الأمريكي أسود البشرة الذي يعيش في نيويورك)سن، أمارتيا(١٣٩١هـ.ش)،ص٤٤ (.

كما أثبت أن هناك خطئاً شائعا في بيان التطور التنموي السريع لعدة بلاد في الربع الأخير في القرن السابق كالصين والهند، وحتى التطور الذي حصل في الدول التي تقدَّمت في بداية ذلك القرن كاليابان، لأن تلك الدول لم تتقدَّم فجأة وباغتت الجميع على ما يبدو في أول برهة، بل أن تلك الدول بدأت بعملية التنمية في تأريخ يعود الى أبعد من ذلك التاريخ الذي ظهر فيه تقدمها للعالم. فاليابان مثلا وفي نهاية القرن التاسع عشر انعدم الأمية فيه وكان مستوى القراءة والكتابة بين مواطني ذلك البلد هو مئة في المئة. كما أن الصين بدأ اول تطوير للقابليات وارتفاع مستوى التعليم فيها في الستينات من القرن السابق)سن، أمارتيا،: ١٣٩١هـ.ش ،ص٩٧ (. وأن التطور الحاصل في الهند هو موجود في الولايات التي تحققت الديموقراطية وارتفع المستوى التعليمي والصحي فيها كولاية كاريلانا! (مايرجرالد.م, ، (١٣٧٨هـ ش) ص٢٣٢-٢٣٥).

المطلب الثاني

الشق الاول لنظرية التنمية(نظرية نهج القدرات)

إن كانت نظرية الخيار الاجتماعي تعتبر قلب مهنة أمارتيا سين كما ذكرنا(Sen Amartya(20009),p212-213)، فإن نهج القدرة يعتبر قلب أعمال أمارتيا سين و أشهر إبداع له، ولا يوجد أي كتاب من كتبه الا وفيه ذكر لهذا الموضوع وبه عرف في الفكر الاقتصادي بل فكره الفلسفي والأخلاقي والسياسي. إن كانت بحوث أمارتيا سين مملكة واسعة فإنها مملكة مظلمة بدون نهج القدرة فهو شمسها المضيئ ، ومنه أصبح الفلاسفة والعلماء يهتمون بآراء أمارتيا سين، حيث صار يهتم بها العشرات من الفلاسفة المختصين بالشرح والنقد وأصبح المئات من العلماء يتبنون آرائه كما هي في مجالاته الخاصة أو بتحويلها الى حقول معرفية جديدة. إن كان هذا هو موقع نهج القدرة فإن الموضوع المركزي للنهج أيضا هو الحرية الموضوعية للاشخاص(Martha Nussbaum. (2011),p 3-15) ..فلا يمكن البحث عن نظرية آمارتيا سين في العدالة وكذلك نظريته في التنمية من دون البحث عن نظرية نهج القدرات لأنها توجد فيها المبادئ الأساسية لكلتا نظريتي التنمية والعدالة لآمارتياسين ، فالبحث عن تلك النظرية هي بحث عن التنمية والعدالة في نفس الوقت ، وبتعبير آخر تحقيق العدالة هو تحقق للتنمية في نفس الوقت عنده، لذا نذكر بعض المقدمات في العدالة تتعلق بنظرية نهج القدرات والتنمية:

يذكر الفلاسفة الباحثون عن العدالة التوزيعية بأن هذا المفهوم من حيث الموضوع يتعلق بثلاث مواضيع اساسية، يمكن اعتبارها ثلاث مراحل تاريخية لهذا المفهوم:

إن المرحلة الاولى من العدالة التوزيعية كانت تعني التوزيع العادل للأشياء. اي ان العدالة تتحقق بالتوزيع المعقول والمساوي للأشياء القابلة للتوزيع. بينما تحول موضوع العدالة في مرحلة تالية الى التوزيع بناءا على الاشخاص، ففي هذه المرحلة اعتبار الاشخاص وتحديد مكانتهم يعطيهم الشيء الذي يخصهم وبالكمية التي تليق بهم، فالشيء الذي يعطى لرئيس القبيلة تختلف نوعيته ومقداره عن الافراد القبيلة العاديين.

وفي النهاية الطريقة والمرحلة الأخيرة تعتمد على المنهج الخاص لتحقيق العدالة فالاسلوب ونوعية المنهج يحدد كمية ونوعية التوزيع وليس الاشياء والاشخاص ومكانتهم وهذا النوع هو ما سماه جون راولز بأسلوب العدالة المحضة فالمهم هنا هو ان يكون الأسلوب عادلا و لايهم ايا كانت النتيجة بالنسبة للأشياء والأشخاص. ويظن الباحث ان نهج القدرة لآمارتيا سين يدخل في مسالة التنمية ، ويدعي آمارتياسين بأن نهج القدرات يمكن استعماله في جميع الدول في عمليتها التنموية. اذا ما هو نهج القرة الذي له هذه المكانة السامية في نظرية آمارتيا سين:

يعرِّف أمارتياسين نهج القدرة بأنه قدرة الأشخاص على أن يعيشوا حيواتهم التي لهم دليل في اختيارها وتقديره (Ibid,ppp14-10-16)

إن أول ما كشف أمارتيا سين نهج القدرة كان لتوضيح نقص اعتماد جون راولز على توزيع السلع الاساسية واعتبرها غير كافية في بيان مقتضيات العدالة (Sen (2009),p213-215)) فإذا كان النهج هو أهم ما عرف به أمارتيا سين ويعتبر الموضوع الأساسي في جميع أعماله فإنه يعتبر موضوعا رئيسيا في نظريته للعدالة. بل يمكننا القول بأنه الأسّ الذي بني عليه بناء تلك النظرية، فإن كان نهج القدرة يوجد في جميع أجزاء ومراحل نظرية العدالةو نظرية التنمية له (البنية الفكرية، والبنية النسبية، البنية التطبيقية العملية)، فإن ظهوره في المرحلة الأخيرة(البنية التطبيقية) أكثر جلاءا، بحيث يمكننا ان نصف المرحلة الأخيرة بالمرحلة التي تكوَّنت بمسألتين مكملتين بعضهما البعض يكون كل منهما معتمدا على الآخر, متبدِّلين دورهما لبعضهما البعض. بحيث ليس أحدهما بنية تحتية والآخر بنية فوقية، بل كل منها بنية تحتية وفوقية في نفس الوقت مؤسّسان أحدهما على ألآخر(Ibid,p217-219)، وهما نظريتا (نهج القدرة) و (الخيار الاجتماعي) المبني كل منها على الاختيار والحرية الموضوعية(Sen, Amartya1982, p,41-39) . و لهذا يمكننا أن نعتبر الحرية هي المفهوم المركزي في نظرية أمارتيا سين في التنمية(والعدالة ايضا)، كما هو حال (الاتفاق) حول توزيع السلع الأساسية في نظرية جون راولز، فإنه هناك شرط لذلك العقد قبل إبرامه عند راولز وهو(حجاب الغفلة). بحيث يفترض عدم وجود أي معلومات عن حصصهم أو مواقعهم الاجتماعية عند المشاركين في العقد. و كما أن هناك شرط بعد إبرام العقد وهو معقولية العقد وموافقته للعدالة الشهودية والإحساس بالعدالة عند المشاركين وغير المشاركين في العقد(Ibid,p218-222.)، فإن الحرية الموضوعية وهي تساوي مع نهج القدرة. حيث يكون بإمكان الأفراد توظيف قدراتهم وقابلياتهم في

الحياة التي لهم دليل في اختيارها، فالمرحلة الفكرية التي تمكّن أمارتيا سين بها كشف العلاقة بين الحقائق الاعتبارية المعيارية التي يعتبر الاختيار وحدتها الأساسية والحقائق الحقيقية التي تبحث بها عن الحقائق الخارجية والتي تجتمع في القدرات والحريات الموضوعية فهي أرضية إرادة الإنسان حيث بتحريك إرادة الإنسان تظهر تلك القابليات. كما أن تلك القدرات والحريات الموضوعية لها وجود خارجي يمكننا أن نجعلها موضوع دراسة العلوم الموضوعية،ومن هنا نجح أمارتيا سين في الجمع بينهما وكشف نهج القدرة.

أما في المرحلة الثانية وهي مرحلة التمايز بين مقاربته ومقاربة الفلاسفة الآخرين (وخاصة جون راولز) وكشف أخطاء تلك المقاربات وخاصة في أساسها المعلوماتي ، ومن أخطائها عدم إمكان قياسها الدقيق و ضعف الجانب العملي فيها. ولهذا اعتبر أن أهم ما في نهجه هو إمكانيات تطبيقها وتبلورها العملي في كافة الحقول المعرفية من التربية الى السياسة و خاصة في علم الاقتصاد كالتنمية والرفاه وبالفعل تمكن الحصول على نتائج مهمة في استعمال ذلك المنهج وأن نهج التنمية البشرية المعتمد عالميا خير دليل على هذا النجاح (Undp 1990) وأن هذا النجاح مبني على التركيز على الحرية الموضوعية التي تعادل القدرة على الاختيار في نوعية الحياة ومنها الاعتماد على نظرية الخيار الاجتماعي(Sen ((AmartyaThe 2009,p 233-237

أما فيما يتعلق بنهج القدرة فيقول آمارتيا سين: يمكن توضيحه بشكل أوسع عندما نرجع الى نقطة تركيز معلوماتي(informational focus) له كنظرية في التنمية والعدالة ، لإن لكل نظرية في العدالة نقطة تركيز معلوماتي أي تحديد السمات التي ينبغي التركيز عليها عند الحكم على مجتمع ما وتقييم العدالة(والتنمية ايضا) ، فالمهم هنا أن ينظر الى كيفية تقييم المنفعة الشاملة للفرد، فبعض النظريات تعتمد في هذا الصدد تقييم منفعة الفرد بدلالة دخله أو ثروته أو موارده، ومنها ما تعتمد على السعادة أو اللذة الفردية كما هو الحال في النفعانية التي كان جيرمي بينتام رائدها. فيوضح هذان البديلان التباين بين المقاربة القائمة على المنفعة وتلك القائمة على الدخل، غير أن مقاربة القدرة قائمة على الحرية، فمقاربة القدرة تقيِّم المنفعة الفردية بقدرة الشخص على عمل أشياء يكون لديه دليل لتقديرها،(Sen, Amartya(1982), p,41-39). ومن ثم تكون منفعة الشخص بدلالة الفرص أقل من منفعة شخص آخر أقل منه قدرة على القيام بما يقدِّر استدلالا من أشياء إذا كانت فرصته الحقيقية لعمل هذه الأشياء أضأل، فالتركيز هنا هو وجود الحرية لفعل أي عمل أو كون أي شيء مما لديه سبب ودليل لتقديره)أمارتيا سن2011،ص339-337.(. فمن الواضح أنه كلما كان ازداد تقديرنا لشيئ كلما كان هذا أكثر أهمية مما ننجزه، فيراعي نهج القدرة أن نكون أحرارا في تحديد ما نريد، وما نقدِّر، وما نقرِّر في النهاية. ومن هنا يكون نهج القدرة مرتبطا بجانب الفرصة من الحرية . والمقصود من الفرصة هي الفرصة الشاملة وليست النتيجة النهائية فقط، ومن ثم أن نهج القدرة والحرية لا تركِّز على الوظائف والأعمال الخارجية، بل تعتمد على قدرة في اقتناص الفرص. كما أن النظرية تعتمد على الحرية الشاملة وليست النتائج النهائية، وبه يجعل النظرية غير مختزلة في مجتمع معين بل يجعلها ممكنة التطبيق في جميع المجتمعات.ولربما كشف الفرق بين هذين المفهومين مفتاح كثير من مفاهيم وبحوث أمارتيا سين بل أغراضه ومراميه)المصدر نفسه، ص339 (ولذلك نقوم بالتمييز بين المفهومين:

يبدو أن لكل قيمة كالحرية جانبان(كما ذكرنا في المطلب الأول) وهما الجانب الاعتباري الذي يطلب منا قيام بشيء أوالامتناع عن القيام به لأنه مبني على الاختيار ، وجانب موضوعي خارجي يتلاقى مع الحقائق الخارجية الأخرى وهو مهم بحد ذاته دون اعتباره وسيلة لحقائق أخرى، ففي مسألة كالتنمية أن أصحاب القرار يتعاملون مع تلك الوجود الخارجي للقيم باسلوبين، الأسلوب الأول فهو معروف بأسلوب لي (نسبة الى رئيس وزراء سنغافورة لي)ينظر الى تلك القيم نظرة وسيلية، وبالتالي يرى أن بالإمكان الحصول على التنمية الاقتصادية بالاعتماد على رفع الناتج الكلي و والتصنيع وبطريقة سريعة والمهم هو الوصول الى الحصيلة النهائية وهي التنمية من دون التفات الى حريات الأفراد) صن،أمارتيا، التنمية حرية، ، 2004م.،ص27-17.(

وهناك اسلوب ثان تبناه أمارتيا سين في بحوثه يذهب الى أنه وفي عملية التنمية يجب النظر الى تلك القيم (كالحريات)نظرة غائية وليس اعتبارها وسيلة لمسائل أخرى، لكونها مهمة في حد ذاتها)سن، (1371)،ص23-15.(، وأن تأريخ التنمية والإحصائيات الدقيقة تقول لنا أن تلك العمليات التنموية نجحت و وصلت الى مرامها عندما نظرت الى تلك القيم بهذه النظرة. وإن كان يبدو في الظاهر والنظرة السطحية أن عكس هذا هوالصحيح, فمثلا أن التنمية والتطور الياباني لم تبدأ بالتصنيع فقط، بل بدأت بالمسائل التنمية البشرية كالتعليم)المصدر

نفسه، ص28-25،(وهذا هو نفس الحال في الصين والهند على خلاف الظاهر) المصدر نفسه، ص59-54(.. ويرى أمارتيا سين أن هذا الأسلوب هو الأسلوب الناجح فقط، ويجب أن ينظر الى الدخل والناتج كوسيلة الى تلك القيم، ومن هنا حاول أمارتيا سين أن يعرِّف المال والثروة بمعنى مخالف لمعناه التقليدي، فالفقير الذي يعيش حياة صحية أطول فإنه أغنى من صاحب المال الذي لا يعيش طويلا، فالوصول الى الحصيلة النهائية ليست مهمة في حد ذاتها بل المهم الحرية الشاملة التي تهمها حضور اختيار الفرد كما يهمها حصول النتائج أيضاً (Sen Amartya(2009),p36-37).. كما هي لا تقتصر على الاختيار بين الوظائف الموجودة فقط بل وجود القدرة والاختيار في الفرص أيضاً، أن يعيش الإنسان الحياة التي له سبب في تقديرها وهذا هو نهج القدرات التي نحن بصدد البحث عنها ونرى بضرورة تبنيها من قبل أصحاب القرار في بلداننا الإسلامية والعربية (Ibid,p76-89), ومن ثم يجب النظر الى الحريات الفردية التي تكون بمثابة تبلور إرادة الانسان والديموقراطية كنقاش عام لتطوير معلوماته ومناقشة الجماعة في اتخاذ القرارات كأهداف في ذاتها وليس حتى لتطوير الموارد البشرية في الاقتصاد، وإن كان بالإمكان حصول هذا في نفس الوقت!.

وفي صدد بيان القصد من نهج القدرة يبدي أمارتيا سين ملاحظتين مهمتين وهما:

أولا، أن مقاربة القدرة تشير الى (نقطة تركيز معلوماتي) في تقييم ومقارنة المنافع الفردية الشاملة ، ولا تقترح أية صيغ معينة لكيفية استخدام المعلومات، ومن ثم يمكن أن تظهر استخدامات مختلفة مناسبة لنوع المسائل المراد استعمال النهج فيها(كالسياسات المتعلقة بالبطالة والعجز والفقر والحرية الثقافية)، بشكل أكثر عملي اعتمادا على البيانات والمعلومات المتوفرة في الفرصة، فالنهج تقيم بدلالة الاختيار وليس بدلالة تصميم معين لتنظيم المجتمع، غير أنه وفي السنوات الأخيرة ذهب بعض الفلاسفة وعلماء الاقتصاد الى حصول التقييم و السياسة الاجتماعية من خلال استخدام نهج القدرة!)أمارتيا سن، 1391،ص95_101(ثانيا ان من المهم الأخذ بنظر الاعتبار أن العمل البشري الذي نقدِّره له جوانب متعددة يجب أن تؤخذ كلها بنظر الاعتبار، فهناك أعمال عدة مختلفة في نفس الوقت كرفع البطالة والفقر وسوء التغذية ورفع المناقشات والمشاكل السياسية وغيرها من الأعمال التي نقدِّرها نقارن بينها ونناقشها ونستدل لها ، ويجب ان نتعامل مع هذا التنوع ولا يجوز قصرها على بعض جوانبها!) سن، أمارتيا، 1391هـ.ش ،ص303-299(.

ينتقد العلماء نهج القدرة على أساس أنها تعني بالقدرات الفردية ولا يمكنها تقييم المسائل المتعلقة بالقرارات الجماعية ، فيجيب أمارتيا سين أن نهج القدرة يمكن استعمالها فيما يتعلق بجميع المجتمع كما يستعمل في القدرات الفردية، فإنها تطوير للقدرات الفردية وتبلور لاختيار المجتمع (Sen amartya ,(1982), p21-25).،وهذا هو سر اعتماد أمارتيا سين على نظرية الخيار الاجتماعي الذي يهتم بالعمل بالقرار الجماعي مع مراعات التفضيلات الفردية، النظرية التي سنبحث عنها فيما يلي:

المطلب الثالث

الشق الثاني لنظرية آمارتيا سين في التنمية (نظرية الخيار الاجتماعي):

يذهب آمارتيا سين الى أن نقطة ضعف كل نظريات التنمية والعدالة الاجتماعية سواء كانت نظريات توتاليتارية شمولية او نظريات متعلقة بتغيير الهيكلة الاقتصادية هي انها نظريات فوقانية لها مشروعها الحاضر الموجود يفرضها على المجتمع والافراد، دون الحساب لاختيارات وتفضيلات فردية بل الجماعية، دون الالتفات للخصوصيات المتعلقة بالمجتمعات المختلفة وثقافاتها المتنوعة، ومن ثم فشلت في تحقيق التنمية في تلك المجتمعات ، بل ان المجتمعات التي سلمت طريقاخاصا بها تمكنت من تحقيق التنمية المستدامة والشمولية ولهذا حاول آمارتيا سين تجديد نظرية الخيار الاجتماعي وبأضافة نكهته الخاصة عليها، التي لا تعتمد على القرارات الجماعية لتحقيق التنمية فقط بل تحتسب للتفضيلات والاختيارات الفردية والجماعات الاقلية حسابها، و جعل تلك النظرية مع الإضافات الخاصة به عليها الشق الثاني لنظريته في التنمية ونظريته في العدالة ايضا، لأنهما وجهان لعملة واحدة كما ذكرنا!.

يمكننا القول بأن نظرية الخيار الاجتماعي عند أمارتيا سين هي بديلة للعدالة الاجتماعية وتنظيم المجتمع في مقاربات العدالة الأخرى، وهي من أكثر ما اهتم بها أمارتيا سين في كتاباته وبحوثه وكفى دليلا على ذلك أنه خص بها محاضرته الخاصة التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة النوبل في عام ١٩٩٨م، فإن أهمية نظرية الخيار الاجتماعي لا تقل من أهمية (نهج القدرة)وأظن بأنهما الجانب العملي لنظرية أمارتيا

سين في التنمية. فإن كان نهج القدرة يركّز على جانب الاختيار والحرية الموضوعية ومن ثم بني أكثر ما بني على الإرادة الإنسانية مع عدم إهمال نقطة التركيز المعلوماتية (التنمية من أجل البشر). أما نظرية الخيار الاجتماعي وإن كانت معنية بالقرارات الجماعية فهي تهتمُّ بالأساس على دور النقاش و أهمية توسيع دائرة المعلومات للوصول الى القرارات الجماعية مع رعاية التقييمات والترتيبات والتفضيلات الفردية(التنمية بالبشر). فهي تعتمد على القدرة الدركية للإنسان أكثر من اعتماده على القدرة الإرادية ومن ثم يكتمل العلم مع الإرادة.

فيمكننا تعريفها بذلك الحقل المعرفي الذي يعالج مسألة التوصل الى تقييمات جمعية قائمة على أولويات فردية بعبارات أقرب ما تكون رياضية. وقد انصبَّ عمل المنظّرين الأوائل تهيئة إطار لاتخاذ القرارات العقلانية والديموقراطية لمجموعة من الناس مع الالتفات الى مفضلات ومصالح كل الأفراد(Ibid,p309-315). إلا أن هذه المسألة وهي الوصول الى القرارات الجماعية مع رعاية التفضيلات الفردية بدت مستحيلة التحقيق . وإن كان علماء الرياضيات الفرنسيين في عهد الثورة الفرنسية (وكان فيهم من كان من قادة تلك الثورة) حاولوا فك تلك الاستحالة فكانت النتيجة هي كشف الاستحالة وخاصة في محاولة الرياضي والسياسي من قادة الثورة الفرنسية (كوندروسة) المعروفة باستحالة كوندورسة، وبالمقابل كانت نظريات العدالة الاجتماعية التي تعتمد على مفهوم واحد كالحاجة أو الحق نظريات سهلة و متناسبة ومنسجمة موجودة فتبنَّتها الدول والفلاسفة (Ibid,p17-19). فبقيت نظرية الخيار الاجتماعي في الحاشية حتى بداية النصف الثاني في قرن العشرين، فقام (أرو) الفيلسوف والعلامة الاقتصادي بإحياء تلك النظرية، وهو الذي أعطاها اسم نظرية (الخيار الاجتماعي) وإن كشف استحالة أخرى وهي معروفة اليوم باستحالة (أرو)، وهي معادلة رياضية مهمة كشفت استحالة اتخاذ القرار الجماعي مع رعاية أخف الأولويات الفردية. فكان نتيجة متشائمة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي يحتاج البشرية الى ديموقراطية أصيلة ترجع الى الناس في القرار على ما تهمهم. وهي أهم ما تمتاز به تلك النظرية عن نظريات العدالة الاجتماعية التي تأتي بحل شمولي فوقاني دون أي اعتبار لآراء المعنيين ودون أدنى حساب للمسائل والتراتيب النسبية الموجودة بين الأشخاص، ولهذا وبعد العمل السبقي الريادي الذي قام به (آرو) واشتراطه شروطا أدنى لعدم تنحي التفضيلات الفردية كعدم قبول الديكتاتورية، وبعد المناقشات العميقة والواسعة التي أجريت حوله قبل الخيار الاجتماعي كفرع معرفي، رغم ظهور استحالات متعاقبة فيها. الا أنه كشف أيضا أنه يمكن حلُّه بجعل إجراءات اتخاذ القرار الاجتماعي أكثر حساسية للمعلومات ، ويبدو أن المعلومات عن مقارنات صلاح الحال والمزايا النسبية بين اللأشخاص ذات أهمية حاسمة في هذا الحل!(Ibid,p43-46).

إن كان تأريخ القرارات الاجتماعية يعود الى تأريخ قديم وهذا أرسطو الفيلسوف اليوناني يبحث عنه ويحاول التأصيل له، غير أن هذا التأريخ مملوء باستحالات وانتكاسات حتى أن هناك مثال يحكيه أمارتيا سين في بداية محاضرته في جائزة نوبل، بأن الجمل كان من المقرَّر أن يكون حصانا ولكن أصبح بهذا الشكل بقرار من الجماعة (Ibid,p11-14) ويعقِّب سن على هذا القول بأنه صحيح أن الحصان أجمل وأكثر تناسبا منه، إلا ان الجمل هو أكثر تحملا من الحصان يمكنه البقاء والسفر في الصحراء لأيام بدون شرب الماء، فالخيار الجماعي عملية صعبة ولكن ليس لنا بد منها الا بقرار فردي من قبل حاكم مستبد)سن، أمارتيا، انديشه عدالت،(1379)ص134-127.)

غير أن هذه المشكلة ليست قاصرة على القرار الجماعي بل تتعلق بمسائل أخرى كمسألة حرية السوق و قضية العدالة و تقليل الفقر و تحقيق التنمية، فإن قمنا بتوسيع الحرية السوقية ضيَّقنا في دائرة العدالة ,وكلما وسعنا في دائرة العدالة الاجتماعية و تدخل دولة كلما قلَّ الفعالية الاقتصادية في السوق. وكذا في الخيار الاجتماعي لأنه غير ممكن القيام باتخاذ القرار واحتساب التفضيلات الفردية في نفس الوقت، الا أنه وفي جميع الأحوال ليس من الضروري اللجوء الى النظريات المطلقة لكونها فوقانية وغير كافية ولا تراعي المسائل الجزئية النسبية (المصدر نفسه، ص136-134)، غير كافية لأننا في صدد إنشاء قرار حول مسائل جزئية بين الافراد يهمهم وليس تجديد نظرة كلية لا يمكن التعامل بها مع تلك المسائل الجزئية، الا أن أمارتيا سين يذهب الى أن بالإمكان حل تلك المسألة بتوسيع المعلومات كما فعل كوندورسة الرائد لنظرية الخيار الاجتماعي في مسألة تحديد النسل جوابا لمالتوس الاقتصادي المشهور، فقال: كوندورسة بأنه بازدياد المعلومات و ارتفاع توعية المجتمع ستخفض عدد الأولاد والمواطنين، ومن هنا يركّز أمارتيا سين على ازدياد المعلومات و توسعة الأساس المعلوماتي في اتخاذ القرارات الجماعية ومن هنا يظهر اهتمام أمارتيا سين المركَّز على الحرية في التفكير وإبداء الرأي و وجود النقاش العام لتحقيق التنمية في

المجتمع(Sen (2009),p335-338)..

إن الباحث يظنُّ أنه لكي نكشف الموقع الحقيقي لنظرية الخيار الاجتماعي وشف مكانتها في التنمية يجب علينا الرجوع الى موضوع العدالة الاجتماعية والعدالة التوزيعية، يبدو أن الموجود قبل العصور الحديثة من هذه الناحية هي العدالة التوزيعية وليس العدالة الاجتماعية والخيار الاجتماعي(Ibid,p345-354).. ومن ثم علينا البحث حول المفاهيم الثلاثة وظهورها التأريخي، ففي البداية كانت العدالة التوزيعية التي بحث عنها أرسطو تطلب المساوات النوعية الهندسية بين أفراد المجتمع وليس العدالة المطلقة ، أي المساواة بين افراد فئات المجتمع وليس بين جميع الأفراد وهذا هو معنى المساواة النوعية)ديفيد جونستون 2012،ص279)، الا أن هذا التوزيع يكون بمقادير وليس جزافا وهذا هو معنى التوزيع الهندسي. أما العدالة الاجتماعية فظهرت في العصور الحديثة وتعني التوزيع على أساس حقوق الأنسان والمساواة ليس فقط بين أفراد الفئات بل بين الفئات نفسها. ولكن مشكلة العدالة الاجتماعية كما يقول منتقدوها أن القائمين بتطبيقها يقومون بما يدعون منعه وهو المساواة وعدم الاستغلال وبما أن قراراتهم ملزمة فإنهم سيستغلون صلاحياتهم لمصالحهم الشخصية وانهم يستعملون تنظيمات وترتيبات في التطبيق على أفراد المجتمع على الرغم منهم و يفرضونها عليهم من غير إرادة منهم)المصدر نفسه، ص242-234.(.

وبعدها تأتي نظرية الخيار الاجتماعي التي تحاول اتخاذ القرارات ومنها المتعلقة بالتوزيع بناءاً على قرارات جماعية مع مراعات التفضيلات الفردية حيث أن الافراد يقرِّرون حول ما يهمهم بدون فرض أحد عليهم وبهذا تكون نظرية الخيار الاجتماعي آخر ما وصل اليه الفكر الإقتصادي حول هذا الموضوع وان كانت موجودة منذ الثورة الفرنسية وحاول آمارتياسين إحيائها.

المبحث الثاني

دور الدولة و نظرية آمارتياسين في التنمية

المطلب الاول

تاريخ دور الدولة في النشاط الاقتصادي

اختلفت آراء المذاهب حول تدخل الدولة في الاقتصاد بناءا على اختلاف علة وغاية هذا التدخل ومن ثم اختلفت دلائل تلك المذاهب حول تدخل او عدم تدخلها. فعلينا بيان آراء تلك المذاهب وأدلتها.مع ملاحظة أن تلك آراء وأدلتها لاتتعلق بفترة زمنية معينة، بل يمكن القول بأن المذاهب المؤيدة والمعارضة للتدخل تقريبا موجودة بالتوازي عبر جميع المراحل، وبالتالي لا يمكن الادعاء _مثلا_ بأن الآراء والمذاهب كانت مع عدم التداخل كمذهب الطبيعيين والكلاسيكيين لأن هناك التجاريين كانوا يؤمنون بتدخل الدولة وان كان تفسيرهم يختلف عن تفسير المذاهب الطالبة بالتدخل بعد (كينز)، وان يعتبر المذاهب والنظريات الجديدة طالبة للتدخل فانه على جانب الطالبين بالتدخل كالكينزية وانصار دولة الرفاه فإن هناك آراء المدافعيين عن الكلاسيك الجدد الطالبين بعدم تدخل الدولة في السوق والاقتصاد(Gi llis,Perkins,Roemer,Sondgras3ed 1994 Nortok. P32-34).

اولا: آراء انصار عدم التدخل:

-1الطبيعيون(Physiocrates): يرفض الطبيعيون تدخل الدولة الا فيما لابد منه وفي اضيق الحدود.والسبب فيما دعوا اليه هو النتائج غير المرضية والمتدهورة التي حصلت في الانتاج الزراعي في فرنسا بسبب آراء التجاريين التدخليين و بسبب فساد بيروقراطية الدولة ويستند الطبيعيون على النظام الطبيعي القائم على مبادئ الحرية وتحقيق المصلحة الشخصية والمنافسة، وهي بذلك تنادي بضرورة الرجوع الى الطبيعة، لأن هناك قواعد طبيعية تحكم الفعالية الاقتصادية وتسيره بانتظام دون ضرورة تدخل الدولة التي يجب عليها ان تترك الأفراد احرارا يحكمون الأحداث الاقتصادية، لأن هناك يدا خفية تعمل على خلق التوازن المستمر بين المصالح، وأن كل تدخل من قبل الدولة يؤخر النمو الاقتصادي ويعطله(Hettne, B. (1995)..p450-46).

-2الكلاسيك: تقوم آراء الكلاسيك على فكرة الحرية المطلقة للفردبناءا على المبدأ القائل (دعه يعمل دعه يمر) الآتي من قلم (آدم سميث). وان أنصار هذه المدرسة يمتنعون تدخل الدولة في الحياةا لاقتصادية و الاجتماعية للأفراد و يطلبون ان يقتصر دور الدولة في حراسة السوق والمجتمع ويتقلصليصبحدورها دور (الدولةالحارسة)،كما ينادي الكلاسيك بضرورة إزالة الدولة لكل القيود التي تعوق النشاط الاقتصادي،

مع ترك كل فرد حر في تحقيق مصلحته و يباشر كل الأنشطة الاقتصادية التي يختارها، وطبق النظام الحرية الطبيعية فعلى الدولة أن تلغي الجهاز التنظيمي الموجه للسياسة التجارية وتكفل حرية مرور السلع داخل الدولة وان تحرر تجارتها الخارجية. وان المذهب الكلاسيك يذهب الى أن هناك يدا خفية يحقق التوازن في السوق وأن الجهاز الحكومي غير كفوء لإدارة الانتاج والتوزيع والتخصيص بشكل يحقق الكفاءة والتشغيل الكامل(Peet, R, & Hartwick E (2009) p76-89)..

-3آراء الكلاسيك الجديد: كان أنصار الكلاسيك الجديد في البداية يذهبون الى أن آلية السوق تتصف بإخفاقات ذاتية تطلب تدخل الدولة لمعالجتها،الا انه ومع بداية سبعينات القرن المنصرم غيّروا رأيهم وذهبوا الى ان السبب الرئيسي في كل الأزمات الاقتصادية هو تدخل الدولة في السوق والنشاط الاقتصادي، ولهذا طلبوا بضرورة تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وعلى الدولة بدل ان تركز على العدالة وإعادة توزيع الدخل عليها ان تقوي الكفاءة والنمو.ويربالكلاسيك الجدد بأنه على الدولة أن ترجع الى المفهوم القديم وهو مفهوم الدولة الحارسة وأن لا تتدخل في النشاط الاقتصادي إلافي أضيق الحدود على، وان تتحقق النشاط الاقتصادي على أساس حرية السوق والمبادرة الفردية((Simon, D. (2006),p33-38.

ثانيا: آراء المؤيدين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

-1التجاريون(Merchantilis): مع زيادة حجم التجارة وتراكم الراسمال ذهب التجاريون الى ضرورة تدخل الدولة، وذلك من أجل حماية السوق الداخلية من السلع الخارجية الواردة المنافسة للسلع الداخلية، ومن أجل تعظيم الثروة وتحقيق فائض في الميزان التجاري وذلك عن طريق محاولة زيادة تملك الدولة للمعادن النفيسة والتي تمكن الاقتصاد الوطني من زيادة نشاطها في التجارة الدولية، و تهيئة الظروف والاسباب لزيادة صادراتها)طيليس،ثركينز، رومر، اسنودطراس ،1388هـ.ش. ص70-67.(

يذهب الباحثون الى أن طلب التجاريين بتدخل الدولة يرجع الى رد نظرية التوازن التلقائي للفيلسوف البريطاني و صديق (آدم سميث) ديفيد هيوم القائمة على عدم التدخ ل لأن المعادن النفيسة كالذهب انما هي تتوزع تلقائيا دون الحاجة إلى وجود الدولة، كما أن تدخل الدولة لتوزيع المعادن النفيسة يتسبب في ارتفاع أسعارها، الأمر الذي يؤدي إلى عجز الدولة على زيادة قيمة الصادرات)المصدر نفسه،ص34-23(.

-2 الكينزية: من المعروف أن النظرية الكينزية ظهرت بعدما حاول كينز معالجة الآثار السلبية للكساد لاقتصادي الكبير في عام 1929 م وذهب كينز في نظريته الى ان سبب الاختلال يرجع الى عدم عمل الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل مما انتج منه البطالة المرتفعة، وان التشغيل الكامل لا يمكن ان تتحقق الا عند تحقق مستوى معين في الاستثمار وذهب ايضا ان المشكلية الجذرية ان الفكر الافتصادي تتعتمد على العرض الكلي وآلية السوق لحل المشكلة، ولهذا ذهب الى أن على الاقتصاد الاعتماد على جانب الطلب الكلي وذلك من من خلال تدخل الدولة وذلك من أجل زيادة معدل التشغيل وأن هذا لا يتحقق الا من تدخل الدولة) المصدر نفسه،ص34-23(. وبه ارجع الدور المركزي الى الدولة وميزانيتها العامة . وكان تأثير نظرية كينز لم يقتصر على الاقتصاد بل تجاوزه الى الحقول المعرفية الأخرى كالقانون والسياسة وخاصة في مفهوم العدالة والنظريات الخاصة بهذا المفهوم ويقال أن نظرية العدالة لفيلسوف العدالة المشهور جون راولز لم تكن الا توسيعا لنظرية كينز)المصدر نفسه،ص48-45.

ان كينز رفض جميع ما اعتمد عليه معارضو تدخل الدولة كوجود اليد الخفية التي تعيد الى السوق توازنه تلقائيا. كما نادى كينزبوجوب اضطلاع الدولة بدور هام ليس فقط من خلال السياسة المالية والنقدية، بل أيضامن خلال القيام بالأ عمال العامة كإنشاء المرافق، ذلك أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو العامل القاد رعلى تنمية الطلب الكلي حيث ينمي كلا من الاستهلاك والاستثمارفي نفس الوقت،وهذا يتطفل تحقيق الاشتغال الكامل والنمو الاقتصادي.

-3 رأي مؤيدي دولة الرفاه: يذهب انصار هذا الراي الى ان السوق والمنافسة هو الالية الطبيعية لتحقيق الرفاه الاجتماعي بشرط تداخل الدولة من أجل حصول كل فرد على حاجاته االضرورية من التعليم والتغدية والسكن وذلك عن طريق معالجة ما يصيب السوق من حالات الاحتكار و التقلبات الأقتصادية والصدمات الخارجية التي تؤدي الى عدم حصول التوزيع والتخصيص العادل للسلع العامة والموارد بشكل عام ما ينتج منه تحسن أحوال البعض على حساب البعض الآخر، مع ملاحظة ان هذا التدخل لا يقتصر على تقديم الخدمات والاعانات

الاجتماعية بل يمتد الى تخصيص المواد باكثر فعالية وتحديد حالات عدم الكفاءات في السوق وتقليص الجوانب السلبية فيها وكل هذا في سبيل اسعاد افراد المجتمع و اشباع حاجاتهم.

-4الطرح الاشتراكي: يؤيد الفكر الاشتراكي التدخل الواسع للدولة و تكون الفاعل المركزي بل الوحيد في النشاط الاقتصاد وذلك من أجل تحقيق المصلحة العامة عل حساب المصلخحة الفردية وذلك عن طريق خصائصها من امتلاكها لوسائل الانتاج و تخطيطها المركزي و والعدالة توزيعها(المصدر نفسه،٤٤-٤٩.).

المطلب الثاني

التنمية عند آمارتيا سين والآخرين

لا تتعلق نظريات التنمية بحقل معرفي واحد كالاقتصاد، بل تختلف تلك النظريات حسب العلوم والحقول المعرفية التي تذكر فيها. فمثلا هناك نظريات للتنمية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا والعلوم السياسية والنظريات التي تركز على الثقافة في التنمية و التي تنظر الى التنمية من الناحيةالتأريخية ونظريات الجغرافيا للتنمية وكذا النظرياتالاخلاقية في التنمية ، وإن كان هناك أساس مشترك يرجع الى اكثرها يعود الى مبدأ التعاون المتبادل بين العلوم في كل عصر .، لذا فإن كنا ركزنا على نظريات التنمية في الاقتصاد فكأننا تطرقنا الى التنمية (ريضارد ثيت، الين هارت ويك بهار ١٣٨٩ هـ ش، ص١٥)

أولا: التنمية عند الآخرين:

يرى بعض الباحثين أن الفرق بين نظريات النمو ونظريات التنمية إن مايتمثل في تركيز نظريات النمو على توازن الاستثمار مع الادخار، بينما تركز نظريات التنمية على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكيفهما معا وهذا الفرق رغم كونه لايشكّل تمييزا علميا إلا أنه يفيد فيكونه تمييزا للنظريات المتعلقة بالدول المتخلفة عن تلك المتعلقة بالدول المتقدمة وعلى ذلك يحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات ، تتناول الأولى النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ،لتهتم الأخرى بظروف التنمية الاقتصادية بالبلدان المتخلفة(المصدر نفسه، ص١٥).

ومن هنا يمكننا الشروع في تعريف التنمية بناءا على هذا التمايز بين النمو والتنمية الاقتصادية كما عرّفها الباحثان (ريضارد ثيت، الين هارت ويك) بهذا الشكل(التنمية بمعنى الاستفادة من وسائل الانتاج المجتمع من أجل تحسين شرائط الحيات لذوي الدخل الاقل والفقراء في المجتمع، وفي معناه الضيق خلق النصيب الأوفر من كل شيء لجميع افراد المجتمع ، حتى انه وفي معناه الضعيف اي حينما نركز على النمو الاقتصادي تحت سيطرة نخبة فإننا نسمع اصواتا ضعيفة مستمرة حول تحسين الظروف المادية لعدد كبير من أفراد المجتمع، وان كان آلية التسرب من الأعلى الى الأدنى (Trickle down)يكون من الاغنياء الى الفقراء الا انه وفي هذه القراءة تكون هذه العملية مشكوك فيها) (ريضارد ثيت، الين هارت ويك بهار ١٣٨٩ هـ ش، ص١٥)

يوجد جذور التنمية في المفاهيم الاساسية الموجودة في عصر التنوير وبدايات العصر الحديث الذي هدفه تحسين الحياة والذي يريد تحرر الانسان من جهتين، جهة محاولة السيطرة عل الطبيعة والنقائص الموجودة فيها وذلك عن طريق الصناعة والتكنلوجيا المتقدمة.

ويحاول تحرير الإنسان من جهة اخرى وهذا يعني التحرير الذاتي للإنسان (self – emancipation). وهذا يظهر في مقولة ماركس المشهورة التي قال فيها (أن الفلاسفة كانوا يفكرون في كشف حقيقة الوجود وها آن الاوان ان نفكر في تغيير الوجود بدل كشفه) فالتنمية تعني السيطرة الإرادية على العلاقات والروابط والمناسبات الإنسانية التي تشكل فيها الماهية الانسانية. على ان التنمية بحد ذاتها بناءا على اتجاه تنتج التغيير والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وخاصة في الاتجاه الثاني الذي يعتني بالظروف الاخلاقية والاجتماعية والسياسية داخل المجتمع والثقافية، وهذا هو سر ظهور انواع جديدة من التنمية في الفترة الاخيرة من التي غير تغير المفهوم فيها من النمو الاقتصادي النمية والتنمية الشمولية والمستدامة، اي ان التغيير الحاصل بواسطة التنمية ادّت الى تغيير مفهوم التنمية ذاتها. ومن ثم يظهر العمق الفكري للرأي الذي يدعّي بأن التنمية هي نظرية حديثة بحد ذاتها نتيجة التحولات التي حصلت في العصر الحديث التي لم تكن لها سوابق في كل التأريخ البشري من قبل، منها تغيير ما كان يعتبر مطلقا وغير قابل للتغيير، ولهذا ذهب بعض المحققين في التنمية أن ما أدّى الى ظهور

التنمية هو النظر النسبي الى ماكان مطلق كالنسبية المعرفية والتنوع الاخلاقي والاجتماعي الموجود في المجتمع الحديث، فإذا كان موضوع ما يعتبر نسبيا يمكن التفكير في تغييره والاستفادة منه لتحسين حال الانسان .الا ان هذا التغيير يجب في مصلحة الجميع في الحال او المستقبل .(Velasquez,M.G.(1997) (pp15-26)

ولهذا لا يتحقق التنمية في النمو الذي يستفيدمنه فئة معينة(صعود فقط) بل يلزم أن يكون لمصلحة الطبقات الفقيرة ايضا(نزول ايضا)، اي لايكون التغيير عموديا فقط بل يجب ان يكون افقيا ايضا. وهذا التغيير الافقي هو الذي يخلق فضءا يعيق حركة التراجع الى الصفر في التغيير العمودي ويجمع بين اللتطور والتنمية الاقتصادية والتنميةفي المجلات الانسانية والبيئية الاخرى ظن ومن هنا يمكن تسمية الاتجاه الاول ب(الاتجاه الضيق) الذي يعتمد على النمو او (التنمية الاقتصادية فقط). والاتجاه الواسع الذي لا يركز على النمو بل لا على التنمية الاقتصادية فقط، وانما التنمية الانسانية الواسعة اي تغطي التنمية كل المجالات الانسانية الاجتماعية والاخلاقة و الثقافية ايضا. ويسمي آمارتيا سين الاتجاه الاول باتجاه لي(نسبة الى لي رئيس وزراء الاسبق لسنغافورة) الذي لا يرى في العملية التنموية في الانسان والجوانب الاخرى للانسان غير التراكم الرأسمال والنمو الاقتصادي، وانما كان يهمه التطور الصناعي والتكنولوجي على اعتبار أن هذا يؤدي تحسين احوال الانسان في المرحلة التالية. ويمثل للاتجاه الواسع بنفسه حيث لا يكفي في التنمية الاقتصادية ان تكون من أجل الانسان، بل يجب ان يكون بالانسان ويشارك الانسان نفسه اي الاعتماد على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية. ومن ثم تختلف اتجاهات التنمية الى هذين الاتجاهين: حيث أن علماء التنمية يوزعون بين المؤيدين للاتجاه الضيق والمؤيدين للاتجاه الواسع ، وفي الادنى سنبحث عنهما باختصار:

١-النظريات الضعيفة للتنمية (الاتجاه الضيق للتنمية):

اذا كان مفهوم النُّمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيـع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة فإن مفهوم التنمية الاقتصادية تركز على حدوث تغيير هيكلي في توزيـع الدخل والإنتاج،وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ أي:إنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العمليةالتي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبًا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة. وإن كنا حددنا الاتجاه الضيق للتنمية بالنظريات والآراء التي تعتمد على النمو و التنمية الاقتصاديين وبالتالي يمكننا انن نعتبر كل النظريات التي تتتعلق بهما ضمن الاتجاه الضيق للتنمية، سواء كانت آحادية النظرة اي تطلب النمو فقط او تنظر الى الجوانب الاقتصادية المختلفة وتطلب التغيير الهيكلي للاقتصاد)ريضارد ثيت، الين هارت ويك،١٣٨٩هـ ش، ص٣٥ (و منها:

بالنسبة للنمو الاقتصادي، فقد تطرقت إليه النظريات التالية: نظرية النُّمو الكلاسيكية، نظرية النُّمو النيوكلاسيكية، نظرية النُّمو الكينيزية،نظرية النُّمو الجديدة(الداخلية) (المصدر نفسه، ص٨-٩).

أما التنمية الاقتصادية، فقد تطرقت إليها النظريات التالية: نظرية الدفعة القوية، نظرية النُّمو المتوازن، نظرية النُّمو غير المتوازن، نظرية أنماط النُّمو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية،نظرية مراحل النُّمو،نظرية التبعية الدولية.

٢- النظريات القوية(الاتجاه الواسع للتنمية):

ذكرنا بأن الاتجاه الواسع في النمية هو الاتجاه الذي يذهب بالتنمية الى خارج علم الاقتصاد ويرى بأنه ولكي يتحقق التنمية الشاملة والمستدامة يجب ان تتحقق التنمية الاجتماعية والثقافية والتنمية السياسية والقانونية بل التنمية الأخلاقية ايضا على جانب التنمية الاقتصادية ،ولهذا فان نظريات التنمية في الحقول المذكورة معتبرة ضمن الاتجاه الواسع، ك النظريات يكون خارج نطاق هذا البحث. ولهذا البحث عن تلان ذكرنا بعض تلك النظريات انما نذكرها علة سبيل المثال وليس الحصر منها:

منهانظرية التنمية المستدامة في الاقتصاد والانقلاب الثاني في اقتصاديات التنمية و والنظرية الوظيفية والنظرية الثقافية والنفسية والتحديث الجغرافي التاريخي في علم الاجتماع والنظرية العقلانية لماكس فيبر و نظرية ماركس والماركسية الجديدة في علم الاجتماع وكذا النظريات جزئية تابعة لتلك النظريات والنظريات السياسية كالنظرية التبعية السياسية والاستعمارية والنظام العالمي وكل النظريات المتعلقة بالتخلف في الحقول الانسانية وكذا النظريات الفيمينستية التي تنظر الى التنمية بعيون جندرية. وبما أن يعتبر آمارتيا سين محسوبا

على هذا الاتجاه كما ذكر هذا في أكثر مكتوباته وخاصة في كتابه المشهور(التنمية كحرية) (سن، أمارتيا، ١٣٨١هـ ش، ٤٥ص-٤٧).ويظن الباحث ان البحث عن آراءه يوضح عمق هذا الاتجاه ولذا نقوم بدراسة رأي آمارتياسين حول التنمية في المطلب التالي:

ثانيا: التنمية عند آمارتيا سين:

لكي يتضح لنا راي آمارتيا سين يجب علينا البحث عن التنمية ذاتها أولا ومؤشراتها التي تتعلق بالرفاه عنده:

-1يذهب آمارتيا سين الى ان التنمية ما هي التنمية الا محاولة الإنسان الواعية لتقليل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية و تغيير الوضع الكلي للمجتمع باتجاه الأحسن والتقدم (طيليس، ثركينز،رومر، اسنودطراس، ،1388هـ.ش،ص51-48) فالتغيير الحاصل لشرائط العيش في الدول المتقدمة جعل من الدول النامية تريد التخطي ورائها للحصول على نفس الشرائط للتقدم. والنتيجة أن ما حصل هو التربع على النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل، والذي لا يلتفت اليه هو الأرضية الاجتماعية ومجموعة القيم والمبادئ التي هي مكوّنة وحامية لذلك التحوّل) سن، أمارتيا (1391)، ص19

فالمسألة هي المسافة الواسعة بين توجه لفهم التنمية والذي يركّزعلى إعلاء قيمة النمو الاقتصادي وتوجّه أوسع يركز على كل الجوانب المطلوبة الأخرى للحياة، التوجه الذي يخلق فضاءا يخرج فيه تقييم نتائج برامج التنمية من يد الآليات الميكانيكية والاعتماد على الارقام والإحصاءات، بل والتركيز على التحقيقات الكمية الاقتصادية فقط. بينما يركّز هذا التوجه على تحليل المؤسَّسات ونماذج الاتصال المتقابل بين الاقتصاد والمجتمع في مجال الدراسات الاقتصادية للتنمية.) سن، أمارتيا (1391)، ص25(

ويعتبر أمارتيا سين من أعمدة هذا التوجه إن لم يكن مؤسِّسه، وفي سبيل ذلك خصَّص أكثر كتبه ومقالاته لبيان المفاهيم والمنظومة الفكرية لهذا التوجّه وخاصة كتابه الأشهر (التنمية كحرية) (صن،أمارتيا، 2010م)الذي سنعود اليه مرارا خلال هذا البحث لعلاقته بالموضوع الرئيسي له وسنكتفي هنا على إعطاء فكرة عنه وتوضيح المفاهيم المفتاحية فيه(سن، أمارتيا، 1381هـ ش، ص19)

ففي توجه النمو الاقتصادي المعتمد على الدخل يطرح سؤال مفاده : هل الحريات السياسية والاجتماعية أو الحصول على التعليم لها أي دور في التنمية؟!.

فمن وجهة نظر أمارتيا سين أن تلك المسائل هي من الأجزاء المكوِّنة للتنمية، وليس لأن لها دور في النمو، بل هو يعتقد بأن الحرية الفردية ضمن المكوِّنات الأساسية للتنمية، وللحصول على التنمية يجب أن نركّز على خلق الفضاء الذي تنمو فيه قابليات وقدرات الأفراد لكي يعيشوا الحيواة التي يختارونها(سن، أمارتيا، ١٣٨١هـ ش، ص١٤)، والأرضية التي تظهر فيها تلك القابليات تنشئ خلال توسيع الحريات التي تعتبر وسائل لها، وما هي تلك الحريات الوسيلية إلا :

١-الحريات الاقتصادية

٢-الحريات الاجتماعية

٣-توفير الشفافية

٤- توفير الحرية الأمنية(سن، أمارتيا، ١٣٨١هـ ش، ص٣١-٩٣)،

من خلال السياسات العامة لتلك الحريات الوسيلية الأربعة يمكن إيجاد مقتضيات تمكين الأفراد وبروز القدرات المكنونة فيهم، وأن تلك الحريات مكمِّلة لبعضها البعض ويمكن أن تقوّي بعضها البعض (صن،أمارتيا،٢٠٠٤،ص١٧-٢٩). فمثلا النمو الاقتصادي ينتج خلال ارتباط متقابلين: ارتفاع الدخل الفردي والسياسات المالية للدولة في اتجاه تقديم الخدمات الاجتماعية، مثلا في القرن التاسع عشر لم يكن اليابان قد بدأ في عملية التصنيع التي كان قد مضى زمن على بدئه في اوروبا ، غير أن قيمة التعليم في يابان كانت ارفع من أوروبا ، تحت تأثير إصلاحات مرحلة حكم ميجي(١٨٦٨-١٩١١) (صن،أمارتيا،٢٠٠٤،ص٦٥).

في نظر أمارتيا سين هناك علاقة بين الحريات السياسية والنجاة من المآسي الاقتصادية وهناك مثال مشهور يوضح هذه العلاقة، فإنه لا توجد مجاعة حصلت في الدول الديموقراطية، وظهرت هذه الأهمية الكبيرة للحريتين (ضمان الشفافية) و(الأمنية الحمائية) في الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في التسعينات من القرن السابق. أولا في الدول التي وقعت فيها تلك الأزمة لم تكن المشاركة العامة للمواطنين للتحقيق

حول نوعيات الترتيب المالي للدولة موجودة والقضاء العادل للمساءلة عن الممتلكات والأموال الخاصة لبعض الفئات لم يكن موجودا، ولو كانت الديموقراطية في تلك الدول موجودة لكان إجراء تلك التحقيقات ممكنا، لو كانت الانتقادات الديموقراطية في تلك الدول مجازة في تلك الدول لكان بالإمكان مناقشة بل دراسة السياسات الخاطئة وكانت تلك الأمور سهلة ولأكثر شفافية، ولكن في تلك الدول لم تكن تلك المشاركة والتحقيقات خارجة مؤسسات الدولة ممكنة(سن، أمارتيا، ١٣٩١،ص٣١٠-٣١٨)، هذا و من ناحية أخرى فإن من وقع عليه والمتحملين لنتائج الأزمة أحسوا بالمكان الفارغ للسلطة الديموقراطية، لأنهم لم يجدوا أذنا صاغية لمعاناتهم(سن، أمارتيا (١٣٩١)ص٣١٦-٣١٨).

أمارتيا سين ذهب الى أن سبب عدم وجود الشفافية المالية هو عدم الحريات السياسية و هو سبب تعميق الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا أيضا، إذا كان وجود الشفافية والمسائلة من ضمن أهم وسائل ضبط الفساد ، وإيجاد الاعتماد و تثبيت الاقتصاد الكلي فعن طريق آليات الديموقراطية نحصل على كل هذا، وأن هذا يتعلق بمجال تداخل السياسة والاقتصاد، وعندما يتداخل مجال السياسة بعنوان (منبع السلطة) ومجال الاقتصاد(كمنبع الثروة)فالحصول على الفائدة الاقتصادية يكون عن طريق السياسة وعن طريق الوظائف الحكومية وليس عن طريق الربح في سوق تنافسي حر، فيحصل _نتيجة ذلك _ظهور جماعات منتفعة من بقاء الوضع الموجود ومقاومة كل محاولة للتغيير والإصلاح، ومن خلال هذه النماذج المتداخلة معقدة التكوين يوجه عدم الفعالية الاقتصادية الموجودة، والنظام السياسي يتخذ سياسات لإعادة التوليد الموجودة في الوضع الراهن (سن، أمارتيا (١٣٩١)ص٩٠-٩٧).

إن أمارتيا سين بتبني فكرة(التنمية كحرية) يحقّق وجود مؤسسات كثيرة، والتي لها دور كبير في عملية التنمية بشكل متزامن و يؤكد على القيم والأعراف الموجودة في الأرضيات الاجتماعية والشفافية، ومن وجهة نظر سن أن الحرية السياسية ترجّح بواسطة تحقق الحرية الاقتصادية، أمارتيا سين يؤمن بالتقدم الذي يركّز على الشعور، وفي نهجه وجود المؤسسات والآليات التي ترقي الأهداف والتعهدات القيمية لنا وايجاد نظم سلوكية عقلانية تمكننا الوصول الى رغباتنا ضرورية (Klamer, Arjo, (Winter 1989), p135–50)

وهذه القيم ممكن أن تكون حاصلة بالتفكير والتأمل أو التحليل، وأساس وجودها هو ميلنا لتتبّع الرسوم والعادات الرائجة، فالتفكر وعملنا الموازيان حاصلان من السلوك الاجتماعي او عن طريق البحث الاجتماعي، تتشكّل الحرية بواسطة القيم والقيم تتأثّر من البحوث العامة والمناورات الاجتماعية والتي تتأثّر أيضا من حرية المشاركة الاجتماعية والسياسية (Ibid,p120-121)

٢- آراء أمارتيا سين في الرفاه ومؤشرات التنمية:

إن كان أمارتيا سين يعتبر من علماء الاقتصاد الذين يعملون على إعادة العلاقة بين علم الاقتصاد والأخلاق، فإن أبرز ما مايظهر فيه نتائج هذه المحاولة هو (اقتصاد الرفاه)، فإنه الفرع الذي يكون مجال ظهور النظريات الاعتبارية لعلم الاقتصاد، إن كانت النظريات الاقتصادية تنقسم الى نظريات وضعية كمية وأخرى اعتبارية (طيليس،ثركينز، رومر، اسنودطراس، ١٣٨٨،ص١١٧-١١٩)، فيمكننا أن نعتبر اقتصاد الرفاه ونظرياته (وخاصة مبحث المؤشرات المحددة لدرجة الرفاه) المجال الأكثر ملائمة لظهور آراء أمارتيا سين (ذان فرانسوا دورتية،علوم انساني(طسترة شناختها)،ترجمة:مرتضى كتبى،جلال الدين رفيع فر،نشر نى،تهران،ضاث سوم،١٣٨٦ ش.هـ،ص١٧_١٩)، فكأنما يبدو أن الرفاه هو المجال الذي يعرفنا بآراء هذا العالم الاقتصادي الكبير، وإن كان هذا هو إحدى مجالات إبداع أمارتيا سين ، فإننا سنبحث عن جوانب اقتصاد الرفاه التي يمكن أن تبدي لنا تلك الآراء، لأن هذا الاقتصاد عند آمارتيا سين يعتبر مجال تطبيق نظرية التنمية له وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات التنمية .

يعرف اقتصاد الرفاه (Welfare economic)بذلك الفرع من علم الاقتصاد يعنى بإدخال القيم الأخلاقية والمفاهيم الإنسانية في عمليات التحليل الاقتصادي في مجال النظم الاقتصادية وتقويمها(Sen, Amartya 1992,p85-111). ففي هذا الحقل تتلازم الجوانب الاقتصادية مع جوانب اجتماعية معينة وتتداخل معطياتها، ولاسيما إن كان البحث يتعلق بتحقيق أهداف اقتصادية ذات مضامين اجتماعية، من أجل مجتمع الرفاه أو من أجل نظام اجتماعي تكون الدولة بموجبه مسؤولة عن رفاه مواطنيها أفرادا أو جماعة . فيقوم على مفهوم التكافل الاقتصادي والاجتماعي بين مواطني الدولة الواحدة ، حينما تنطلق عمليات التحليل في بقية الحقول الاقتصادية بوجه عام من أسس

موضوعية بحتة وتكون انعاكاساتها (ومنها الانعكاسات الاجتماعية) نتيجة من نتائجها المتعددة. فإن عملية التحليل في هذا الحقل تنطلق من مفاهيم خاصة وفرضيات ذاتية وفق أهداف اجتماعية معتمدة سلفا ومرغوب في تحقيقها (Sen, Amartya ١٩٨٢,p٢٢-٢٦). إذ تقاس فيه النتائج الاقتصادية اللاحقة في ضوء انسجامها مع المفاهيم الاجتماعية المعتمدة مسبقا و درجة تحقيقها للأهداف الاجتماعية المجددة. ومن هنا أن هذا الحقل هو مجال بروز النظريات المعيارية (ربرى نورمن، رفاه، ١٣٨٩هـ.ش،ص١١-٣٥). ولهذا سنقوم بدراسة هذا الموضوع أكثر عند دراستنا عن نظرية أمارتيا سين في العدالة كإحدى تلك النظريات ونختصر هنا على البحث عن مؤشرات الرفاه المجال الذي إبدع فيها أمارتيا سين في اقتصاد الرفاه.

في بداية ظهور أدبيات التنمية في خمسينات القرن السابق كان المؤشّر الوحيد الذي يركز عليه لقياس تنمية الدول هو الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي (كريم، د.كريمة، عبدالخالق، د.جودة، أساسيات التنمية الاقتصادية،الناشر: دار النهضة العربية،الطبعة الثانية،٢٠١٢،ص٢٤_٢٥)، ولكن سرعان ما بدت عيوب هذا المؤشّر، وهناك عيوب درجت لهذا المؤشّر:

إن أول عيب من عيوب مؤشر الدخل إنه يبين حجم الفعاليات التوليدية داخل بلد لمدة سنة واحدة . فإنه لوحده لايمكنه بيان رفاه المجتمع،وأنه حتى مبدع مؤشر الناتج القومي (سايمون كازنتس) (طيليس،ثركينز، رومر، اسنودطراس، ١٣٨٨،ص١٢٠_١٣١) يعتقد بأننا لايمكننا استنباط الرفاهية من الناتج القومي(GDP) ، وأن عدم تمكننا من إيجاد بديل له هو سبب من أسباب عدم وجود حلول للمعضّلات البشرية حتى الآن، فمثلا يرى بعض علماء الاقتصاد بأن أحد جذور الأزمة الاقتصادية الأخيرة هو يكمن في التركيز المبالغ فيه على مؤشّر الدخل. ومن وجهة نظر هؤلاء العلماء أن نمو الدخل خلال سنوات(٢٠٠٤-٢٠٠٧) لم يستفد منه إلا قسم محدود من المجتمع البشري. وهذا أحد عوامل نشوء الأزمة الاقتصادية، بعبارة أخرى أن تفسير الرفاهية بالاعتماد على نمو الدخل جعل الاقتصاديين والسياسيين يغضّون البصر عن الجوانب المؤثّرة الأخرى على الرفاه. وكان أحد العوامل التي كانت محل توجههم هو عامل عدم المساواة، فإن الازدياد الشديد لعدم المساوات يمكنه أن يكون سبب تقليل الرفاه في المجتمع (سن، أمارتيا(١٣٩١)،ص٢٩٩).

كذلك من أدلة عدم ملائمة الدخل ليكون مؤشّرا لتحديد الرفاهية هو ان الدخل الإجمالي يشمل مصروفات الاستهلاك وان هذه المصروفات تكون في سبيل إعادة الاقتصاد الى وضعها السابق ولاتزيد من رفاهية المجتمع، و منها أن الناتج الإجمالي يبيّن حجم السلع والخدمات داخل الدولة ولكنه لايبيّن مقدار ما اكتسبه أفراد شعب هذه الدولة. وإنه من الممكن أن يكون مقدارا كبيرا من هذا الدخل ذهب الى خارج حدود هذا البلد أو أن جانبا مما حصل عليه أفراد الشعب جاء من الخارج كريم، (د.كريمة، عبدالخالق، ٢٠١٢،ص٢٤_٢٥). ومن عيوبه أن مؤشر الدخل يحسب الأنشطة النقدية فقط. ومن ثم تختفي الانشطة ذات الطبيعة القيمية التي لا يحصل الافراد على قيمة نقدية إزائها. فمثلا عمل المرأة التبرعي في البيت لايحسب ضمن الدخل (Sen Amartya ١٩٩٠, p٢٣-٢٤).،او عندما يدخل ولد والده الى إحدى مؤسسات رعاية الشيوخ ويدفع رسم خدمة المؤسسة فإن هذا الرسم يعتبر من الدخل القومي. ولكنه إن قام بخدمته بنفسه، فإن هذا لايحسب ضمن الدخل والناتج القومي (سن،أمارتيا) ١٣٧٩ (،ص٤٧_٥٩). أخيرا وليس آخرا أن هناك أنشطة كثيرة تدخل ضمن الدخل القومي ولا تكون عوامل ازدياد الرفاه، فمثلا بسبب ازدياد عدد وسائل النقل وبقائها مشتغلة لمدة أكثر بسبب إيجادها الازدحام في الطرق ومن ثم صرفها الأكثر للمحروقات، يعتبر ارتفاعا في مستوى النمو و إن كان لا يعتبر مظهرا لرفع مستوى الرفاه كذلك المال الذي يصرف لشراء الأدوية وعلاج الأمراض التي تحصل بسبب تلوُّث البيئة يدخل في هذا النوع من الدخل!.(سن،أمارتيا) ١٣٧٩ (،ص٤٧_٥٩)

ولهذا بحث العلماء في إيجاد مؤشّرات أخرى، فكشفوا عن مؤشّرات كثيرة لاتجيز طبيعة البحث أن ندرسها واحدة تلو الأخرى ،لأن القصد هنا هو البحث عن إبداع أمارتيا سين في هذا المجال، حيث يعتبر نهجه المشهور وهو نهج القدرة(capability approach) وتنمية القابليات أحد تلك المؤشرات وأشهرها وخاصة بعد تبنيهامن قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريرها السنوي منذ سنة (١٩٩٠)م (Undp The Human Development Report,١٩٩٠ ١٩٩٠). ولهذا فإنّنا نجمل القول فيها، و نبحث عنها بشكل عام من ضمنها المؤشّر المبدع من قبل أمارتيا سين. وإن كنا نؤخر الانتقادات الموجهة اليه الى المبحث الخاص بالانتقادات الموجهة الى آراء أمارتيا سين. وهنا نقتصر على بيان أنواع تلك المؤشرات:

إن المؤشرات المبينة للرفاه توزع الى أكثر من تقسيمات،الا أن التقسيم الذي يتعلق بموضوعنا يوزِّعها الى نوعين:

١-المؤشِّرات الشخصية (Subjective Indictors)

٢-المؤشِّرات الموضوعية (Objective Indicators) (علام،أ.د سعد طه أ.د.فريد أحمد،عبدالعال، ٢٠١٢م،ص٥٥)

أما المؤشِّرات الذهنية فهي تلك المؤشرات الذاتية التي تعتمدعلى إحساس الأفراد بالرضا والسعادة مع حساب للتفضيلات الفردية والتي تدخل ضمن المدرسة النفعية والتي تدخل بدورها في مدرسة الاعتبار في مدارس الأخلاق (مصباح يزدى, استاد محمد تقى ،١٣٨٠هـ.ش،ص٨٧) وهي تلك المدرسة التي تنظر الى النتائج دون أي اعتبار للوسائل وهو أحد الانتقادات الموجهة الى تلك المدرسة. والانتقاد الثاني هو حاجتها الى معيار موضوعي عيني يمكن أن يقاس به درجة الرفاهية الاقتصادية، لأنها تعتمد على الرضا والتمايلات الذاتية للأفراد والتي تختلف من شخص لآخر(أمارتيا سن (١٣٧٩)،ص١٧-٣١)

أما المدرسة الثانية فهي المدرسة العينية وهي تعتمد على مستويات عينية لتحديد مؤشِّرات التنمية. ومن هذه المدرسة يمكننا أن نشير الى الحقوق الأساسية للأفراد التي دافع عنها فلاسفة أمثال الفيلسوف الأمريكي نوزويك. وهي لم تنج أيضا من انتقادات وجهت اليها من أمارتيا سين وغيره من الفلاسفة من أمثال جون راولز (حمةغريب (٢٠٠٧) ص٥٤)، أما المؤشِّر الآخر فهو مؤشِّر توزيع الخيرات و السلع العامة ضمن المدرسة الوظيفية الكانطية المؤسساتية التي قصَّرت معيار الرفاه والعدالة التوزيعية في وجود مؤسَّسات فوقانية حكومية دون أدنى توجه الى وجود العدالة في المجتمع، وهي تدخل أيضا ضمن مدرسة العقد الاجتماعي التي تؤمن بالعدالة المثالية التي انتقدها أمارتيا سين وآخرون واعتبروها غيرممكنة ، فإنه يستفيدمنها بعض وتظلم فيها آخرون، فهو مؤشِّر نسبي لايمكن الاعتماد عليه (سن، أمارتيا، ١٣٨١، ص٥٤). وفي هذا الصدد يمكننا أن نشير الى أحد المبادئ المشهورة في الاقتصاد و اقتصاد الرفاه بشكل خاص وهو مبدأ باريتو المعتمد من قبل كثير من الاقتصاديين ومنتقد من قبل علماء كثيرين منهم أمارتيا سين(Sen Amartya,١٩٧٠). وإن هذا المؤشِّر يفيد أنه يمكننا أن نعتبر الرفاه موجودا، عندما يصل الاقتصاد الى درجة فيها لايمكننا أن نزيد في نصيب شخص الا اذا أُنقص من نصيب شخص آخر. المبدأ الذي رفضه أمارتيا سين وآخرون لقياس الرفاه ، لأننا يمكن أن نعتبر أن مبدأ باريتو موجود مع وجود الفقر والبطالة وسوء التوزيع! (Sen)p23-26 (Amartya(1970.

اما مؤشِّر أمارتيا سين أي (مؤشر القدرة) فيقصد من هذا المؤشر هو الاعتماد على تنمية الإنسان وقدراته، الذي يحدَّد بقدرة الإنسان على أن يستعمل قدراته وأن يعيش الحياة التي يختارها.) أمارتيا سن٢٠١٠،ص٤٤٠(وفي سبيل ذلك حدَّد أمارتيا سين وصديقه محبوب الحق ثلاث مؤشِّرات فرعية لتحديد درجة التنمية في البلدان ، وهي، الصحة وطول العمر، والثاني هوالمعرفة والتعليم ، والثالث هو الدخل والقوة الشرائية الحقيقية للدخل)علام،أ.د سعد طه أ.د.فريد أحمد،عبدالعال، (٢٠١٢)ص٢٢(. ومنذ سنة ١٩٩٠م ينشر تقرير سنوي يحدِّد موقع كل دولة في التنمية العالمية اعتمادا على تلك المؤشِّرات Undp1990,TheHuman Development Report 1991)). وإن كان بالإمكان الاعتماد على مؤشِّرات غيرها حسب الحالة الخاصة لكل دولة، مثلا إن كان مؤشِّر التعليم الإجباري مهم في الدول المسمّاة بالعالم الثالث فإن درجة التلوُّث البيئي هي الأهم في دول العالم الأول (علام،أ.د سعد طه أ.د.فريد أحمد،عبدالعال، (٢٠١٢)ص٢٢).

اذاً يمكن أن يعتبر مؤشِّر التنمية الإنسانية أو التنمية البشرية نتيجة نهج القدرة الذي أبدعه أمارتيا سين والذي له جوانب عدة و ممكن أن يوظف في مجالات شتى منها أقتصاد الرفاه(Sen, Amartya (1982) p12).

المطلب الثالث

دور الدولة في التنمية حسب نظرية آمارتيا سين في التنمية

مما سبق من البحث وصلناالا أن نظرية آمارتيا سين في التنميةلا ينظر الى عيش الفرد داخل الجماعة كوسيلة لإظهار قابليات الفرد وكاعتباره حقا من حقوق الفرد كما يذهب الى ذلك بعض فلاسفة الاقتصاد كإعطاء الفرد حق الظهور في المجتمع من غير استحياء)سن، أمارتيا، ١٣٩١،ص٢٩٩-٣٠٣(، بل أنه يدافع عن العيش الجماعي للأفراد وأن لهم أن يختاروا حيواتهم التي لهم أسباب في اختيارها, كما أنه يرى بأنه

يدخل ضمن مقتضيات نهجه (نهج القدرة) حق الإنسان أن يعيش حياته الموافقة لثقافة وعادات مجتمعه و التكلم بلغته المحلية وتكوين المؤسسات المتعلقة الجديدة وإدامة الموجودة منها، بل أن أهمية هذا الموضوع هي أحد الأسباب التي جعلته يعرِّف الديموقراطية بمثابة نقاش عام في المجتمع، مما يجعل الديموقراطية ظاهرة عالمية موجودة في جميع الحضارات وفي جميع أدوار التأريخ وليست مختصرة على شكلها وآلياتها الموجودة في نموذجها الغربي الأوروبي)أمارتيا سن،٢٠٠٩،ص٤٦٣-٤٦٩

كما أن أمارتيا سين من مؤيدي و مطوِّري نظرية الخيار الإجتماعي التي يحاول أن يجمع فيها بين الخيارات الجماعية والخيارات الفردية بدون تغييرها(Sen amartya ,(1999).p28-34)، والتي ذهب أكثر العلماء الى استحالتها غير أن أمارتيا سين وبنبوغه في الرياضيات أثبت إمكانها بل جدارتها لتتبنَّى من قبل علماء الاقتصاد وأصحاب القرار، وهي موضوع محاضرته التي ألقاها بمناسبة إعطائه جائزة نوبل. وهذا مما يدل على اهتمامه بالجانب الجماعي لحياة الفرد, كما أنه في كتابه(الهوية والعنف)أراد أن يثبت أن أحد أسباب ازدياد العنف في العصر الحديث هو التركيز على إحدى الهويات الموجودة ضمن هوياتنا الكثيرة المتنوعة وإهمال الهويات الأخرى في علاقتنا الاجتماعية مع الآخرين. فمثلا ان لنا الهوية الإنسانية و الهوية الدينية والهوية القومية والهوية الجنسية والهوية المهنية الا أننا عندما نركز على واحد من تلك الهويات ونهمل الهويات الأخرى، نصبح متماهين في الهوية الدينية و واقعين في موضع العنف والمعادات في الموضوعات المرتبطة مع الهويات الأخرى(Sen Amartya(2007), p,5-51). وبالتالي يظهر أن آمارتيا سين في نظريته للتنمية بكلا جانبيه مع تدخل الدولة حتى تتحقق التنمية من غير أن يحدد شكلا معينا لنوع النظام السياسي للدولة. غير أنه يشترط أن تكون هدف الدولة في التنمية هي تحقيق القدرات الانسانية وبها يتحقق التنمية المستدامة والشاملة(هذه هي النتيجة الحتمية لنشطر النظرية وهي نظرية نهج القدرات). ولا يمكن لتلك الدولة أن تكون الا ان بمشاركة الافراد اي ان الدولة يجب ان تغير بنيتها حتى تصبح دولة تشارك افراد المجتمع في تكوينها . خلاصة القول يجب ان تكون الدولة من أجل تحقيق قابليات الانسان(التنمية للإنسان) وباسطة مشاركة الانسان(التنمية بالانسان).

ولهذا يكون لتطبيق النظرية جانبان فيما يتعلق بالدولة : جانب يتعلق بما يخدم الانسان كالتعليم والصحة والدخل،من واجب الدولة التدخل من أجل توفيرها وجانب يتعلق بمسألة اختيار الإنسان لما هو له دليل في القيام به وهذا الجانب يتعلق بمشاركة الانسان في العملية التنموية واحترام آرائه.

النتائج والتوصيات

١-إن نظرية أمارتيا سين للتنمية هي نظرية من نظريات التنمية المستدامة بل من اعرق تلك النظريات ، وهي نظرية أساسية مؤثرة في أكثر النظريات التي جاءت من بعدها وهي من اكثر النظريات المهتم بها في اقتصاديات التنمية.

٢-إن نظرية آمارتياسين وإن كانت مقاربة يمكن دراستها في حقول معرفية مختلفة كالسياسة والقانون وعلم الاجتماع الا انهانظرية اقتصادية مهمة، من الممكن تطبيقها على علم الاقتصاد واستعمال لغة الأرقام والاحصائيات فيها.بل من خلال صفتها الاقتصادية تمكَّنت نظرية أمارتيا كشف نقص المقاربات والنظريات الأخرى وإعطاء بدائل اقتصادية عملية لها، كما هو الحال بالنسبة لتحديد مؤشِّر التنمية، حيث كان المؤشِّر المعتمد لتحديد درجة تنمية أي بلد كان مؤشِّر الدخل والناتج الكلي الا أن أمارتيا سين كشف مؤشِّر القدرة كبديل لذلك المؤشِّر ، وظهر بأن هذا المؤشِّر هو الأجدر لهذا تبنّته منظمة الإنماء التابعة للأمم المتحدة واعتمدت عليه في تقريرها السنوي وكثيرمن المنظمات الدولية الأخرى .

٣-إن لنظرية أمارتيا سين في العدالة جانبان أولهما من إبداعه والثاني يعتبر أمارتيا سين مطوِّرا له: أولهما هو نهج القدرة الذي تبنته منظمة الانماء وكثير من الدول لتقييم تنمية وتطوير تنميتها. وأن نهج القدرة هو قدرة الأشخاص على أن يعيشوا حيواتهم التي لهم دليل في اختيارها وتقديرها.

٤-ان لتطبيق النظرية جانبان ايضا: جانب يتعلق بما يخدم الانسان كالتعليم والصحة والدخل ، وجانب يتعلَّق بمسألة اختيار الإنسان لما هو له دليل في القيام به وهذا الجانب يتعلق بمشاركة الإنسان في العملية التنموية واحترام آرائه، ومن هنا تظهر أهمية مسألة كحقوق الإنسان

والديموقراطية في التنمية الاقتصادية.

٥- ان نظرية آمارتيا سين للتنمية ونظريته في العدالة وجهان لعملة واحدة ، تطبيق نظريته التنمية تطبيق لنظريته في العدالة في نفس الوقت.

٦-ان آمارتيا سين كأحد فلاسفة الاقتصاد والسياسة والقانون مع تدخل الدولة من أجل التنمية، بشرط أن يكون هذا التدخل من أجل تنمية قابليات الافراد وقدراتهم(التنمية للانسان)، وبشرط ان تغير الدولة تكوينها بشكل يشارك أفراد المجتمع في تكوين الدولة (التنمية بالانسان) وعملية صنع القرارات المتعلقة بهم.

٨- لا تعتبر نظرية آمارتيا سين في التنمية في أي من اتجاهي التخطيط المركزي ولا تغيير الهيكلة الاقتصادية لاقتصاد البلد بل نهج مستقل استفاد كثير من الدول بل المنظمات الدولية في تطبيقها، ويطالب الباحث تطبيق تلك النظرية في العراق حيث جرِب فيه النهجين السابقين وعانى شعبه ما عاناه من نتائج تطبيقهما!.

٩- يوصي البحث الدولة التدخل من أجل التنمية ولكن بالكيفية والشروط التي يلزم آمارتيا سين توفرها، حتى تتلافى النقائص التي توجد عند تطبيق نظريات التدخل الأخرى.

١٠ – حسب النظرية لا يمكن تحقيق النموالاقتصادي والتنمية(من أجل الانسان) بغير ايجاد تغييرات في المجالات والانظمة الاجتماعية الاخرى كالنظام السياسي والتعليمي(التنمية بالإنسان) في نفس الوقت. وتعتبر كلها رزمة واحدة. لذا تطالب القيام بإصلاحات جذرية عميقة في تلك المجالات وذلك من أجل نجاح التنمية!.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية..

١-أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية الطبعة الخامسة ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠١م .

٢-إسماعيل صبري عبدالله التنمية البشرية المفهوم والقياس والدلالة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت١٩٩٤م.

٣-أسامةعبدالرحمن، البيروقراطية النفطية و معضلة التنمية ،مدخل الى دراسة ادارة التنمية في دول. الجزيرةا العربية المنتجة للنفط، الكويت،١٩٨٢م.

٤-بلقاسم، عباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي .منشورات المعهد العربي للتخطيط بالكويت- العدد٣١مای٢٠٠٤م.

٥-بوريس بيرنشتينو جيمس بوتون، «التصحيح من أجل التنمية: صندوق النقدالدولي والفقراء،التمويل والتنمية - مج٣٢،العدد٣ -واشنطن، ١٩٩٤م.

٦-ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة ،عالم المعرفة،٣٨٧المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، ابريل ٢٠١٢،ص٢٧٩،

٧-سيف الدينم حمد الحديثي، القطاع الخاص ومستقبل الاقتصاد العراقي،في رؤية في مستقبل الاقتصاد. العراقي،مركز العراق للدراسات،بغداد، ٢٠٠٧.

٨-حسين، وجدي،المالية الحكومية والاقتصاد العام،الإسكندرية، ١٩٨٨.

٩-الحسني، عبدالمنعم ،الآثار السلبية للفسادعلى التنمية،بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٧.

١٠- الحسناوي،الدكتور كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، الناشر العاتك بالقاهرة ، توزيع المكتبة القانونية بغداد،الطبعة الأولى, ١٤٣٢هـ-٢٠١١م

١١-حمه غريب، تحسين ، (جون راولز فيلسوف العدالة) نظريته في العدالة ونتائج تطبيقها على القانون (القانون الدولي نموذجا)،رؤشنبير للنشر والتوزيع، سليمانية، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م.

١٢-رمزي،زكي الاقتصادالسياسي للبطالة،تحليل لأخطرمشكلاتالراسماليةالمعاصرة، سلسلة

١٣-سن أمارتيا ،فكرة العدالة، ت: مازن جندلي،الدار العربية للعلوم ناشرون/ترجم مؤسسةبن راشد آلمكتوم،الطبعة الاولى، ١٤٣١هـ_٢٠١٠م.

١٤-سن أمارتيا ، في الأخلاق والاقتصاد، ت: نادر إدريس التل،دار الكتاب الحديث، عمان،٢٠٠٩م.

١٥-سالم توفيق النجفي،مستقبل التنمية،العراق.. إلى أين،مركزدراسات الوحدةالعربية،بيروت،٢٠٠٤م،

١٦-سالم،عماد عبداللطيف، الدولة و القطاع الخاص في العراق،بيت الحكمة،بغداد،٢٠٠١م.

١٧-السامرائي، هناءعبدالغفار ،ماهيقضيةشطبالديونالعراقية،مجلةالحكمة،العدد٣٨،بيتالحكمة،٢٠٠٤م.

١٨-د.ساميخليل،النظرياتوالسياساتالنقديةوالمالية،الكتابالثاني،الكاظمةللنشروالتوزيع،الكويت،١٩٨٢

١٩-صن،أمارتيا، التنمية حرية، ترجمة:شوقي جلال، سلسلة عالم العرفة، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب –الكويت، ٢٠٠٤م.

٢٠-عدنان،وديع محمدمسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، منشورات المعهد العربي لتخطيط بالكويت٢٠٠٢م.

٢١-علام، أ.د سعد طه أ.د.فريد أحمد،عبدالعال،اقتصاديات التنمية البشرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،٢٠١٢م.

٢٢-عمار، حامد – مقالات في التنمية البشريةالعربية – القاهرة – القاهرة مكتبة الدار العربية١٩٩٨م.

٢٣-عمار، حامد، العوامل الاجتماعية في التنمية. بحث مقدم في ندوة تنمية الموارد البشرية نظمت بالكويت من المعهد العربي للتخطيط١٩٨٧م.

٢٤-العنبكي، د.عبداحسين محمد ، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات ، مطبعة دار الصنوبر للطباعة ،الطبعة الأولى،٢٠٠٨م،مفهوم الحكم الصالح،في الفسادوالحكم الصالح في البلاد العربية،بيوت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٤م.

٢٥-فرحان أحمد سلمان الاقتصاد الريعي، مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة والنشر، دمشق،٣١.

٢٦-فريد،أحمد وسهير محمد- السياسات النقدية- مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية٢٠٠٠م.

٢٧-القصيفي، جورج التنميةالبشرية- مراجع ةنقدية للمفهوم والمضمون-التنمية البشرية في الوطن العربي-جامعة الدول العربية –مع برنامج الأمم المتحدة ا لإنمائي١٩٩٥م.

٢٨-كريم، د.كريمة، عبدالخالق،جودة،أساسياتالتنمية الاقتصادية،الناشر: دار النهضة العربية،الطبعة الثانية،٢٠١٢،.

٢٩-عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دارالنهضة العربية، بيروت،١٩٧٥م.

٣٠-مصطفى، عدنان ياسين ،التنمية البشرية المستدامة وتطوير فكرة الحكم الصالح، مجلة الحكمة، العدد(٤٢)بيتالحكمة)بغداد،٢٠٠٦.

٣١-عمرو محي الدين ،التخلف والتنمية، دارالنهضة العربية، بيروت،١٩٧٥م.

التقاريروالوثائق:

٣٢-برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية،٢٠٠٢م .

٣٣-تقريرالتنمية البشرية٢٠١٠م، عدد خاص في الذكرى العشرين الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، صادرعن برنام جالأمم المتحدة الإنمائي، الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)الإسكوا

٣٤-تقريرالتنمية البشرية٢٠١٣م نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باللغة الفارسية:

٣٥-احمد صدرى،آخر الزمانى درهمين نزديكى (جستارهايي در جامعة شناسي دين وفرهنط) .ت:امير حسين تيمورى، تهران، ضاث اول ١٣٨٥،ص١١.

٣٦-ربرى نورمن،رفاه ،ت: محمد رضا فرهادى ثور، انتشارات آشيان،تهران، ضاث أول،١٣٨٩هـ.ش

٣٧-سن، أمارتيا، توسعه يعنى آزادى، ت:محمد سعيد نورى نائينى، نشر نى، تهران،ضاث ضهارم: ١٣٩١هـ.ش ،ص٤٤

٣٨-سن، أمارتيا،برابرى و آزادي،ت:حسن فشاركى، نشر وثذوهش شيرازة، تهران ،ضاث أول،١٣٧٩هـ.ش.

٣٩-سن، أمارتيا، انديشه عدالت ،ت:احمد عزيزي، نشر ني، تهران، ضاث أول،١٣٩١هـ.ش.

٤٠-سن، أمارتيا، توسعه بەمثابه آزادى، ت:حسين راغفر، تهران، كوير، ١٣٨١، ضاپ اول.

٤١-سن، أمارتيا؛ اخلاق و اقتصاد، حسن فشاركی، تهران، شيرازه، ١٣٧٧هـ.ش، ضاپ اول

٤٢-أمارتيا سين،دموكراسی به مثابه جهان شمول،ت: مهدي حجت،مجلة بازتاب أنديشه،ش٦٦،تهران،١٣٧٧هـ.ش .

٤٣-سن، أمارتيا، توسعه يعنی آزادی، ت:محمد سعيد نوری نائينی، نشر نی، تهران،ضاث ضهارم: ١٣٩١هـ.ش.

٤٤-عبدالكريم سروش، مرور بر تاريخ انحطاط مسلمين، سايت شخصي عبدالكريم سروش، سخنرانيها، مأخوذ في تأريخ٢٠١٣/٤/١

٤٥-طيليس،ثركينز، رومر، اسنودطراس، اقتصاد توسعة،ت:غلامرضا آزاد(ارمكی)،نشر نی ،تهران،ضاث سوم،١٣٨٨هـ.ش.

٤٦-ريضارد ثيت، الين هارت ويك، نظريةهای توسعه، ترجمة: دكتر مصطفی ازكيا، رضا صفری شالی، اسماعيل رحمان ثور، نشر لويه، ضاث دوم، بهار ١٣٨٩ هـ ش.

٤٧-ذان فرانسوا دورتية،علوم انسانی(طسترة شناختها)،ترجمة:مرتضی كتبی،جلال الدين رفيع فر،نشر نی،تهران،ضاث سوم،١٣٨٦ ش.هـ،

٤٨-مصباح يزدی, استاد محمد تقی ، فلسفه أخلاق، شركت ضاث و نشر بين الملل، ضاث اول، تهران،١٣٨٠هـ.ش.

٤٩-مايرجرالد.م,از اقتصاد كلاسيك تا اقتصاد توسعه,ت: غلامرضا آزاد ارمكی،نشر ميترا,ضاث أول،١٣٧٥هـ. ش.

رابعاً: باللغة الأنجليزية.

50-Adam Smith,Thevtheory of Moral Sentiments(1759,1790); republished and edited by DD.Raphael and A.LMacfie(Oxford Carendon Press,١٩٧٦), Thoma Schelling, Choice and Consequence(combrige,am;Harvard University Press,١٩٨٤),Chapter ٣.

51-Andutopia، Black Well، ‘‘Nozick Robert Anarchy state” 1974.

52-Bebbington,A,(Capitals and Capabilities:a Framework for Analyzing Peasant Viability, Rural livelilihoods and poverty,word Development,27(12)2021_2044.

53-Boynton, Robert S. The New York Times Magazine. Who Needs Philosophy? A Profile of Martha Nussbaum. And Martha Nussbaum. 2011. Creating Capabilities: The Human Development Approach (Harvard University Press).

54-Gillis,Perkins,Roemer,Sondgras. Economics of Development,3ed 1994 Nortok.

55-Hare, The Language of morals(Oxford;Clarendon press)1952,.

56-Hazem Bablawi,The Rientier states in the Arab World, Hazem Bablawi,and Giacomo Luciani,eds,The Rentier state (New York; Croom Helm,1987)

57-Hettne, B. (1995). Development theory and the three worlds: towards an international political,economy of development (2nd ed.). New York: Longman.

58-Ingrid Robeyns. 2003. “Sen’s Capability Approach and Gender Inequality: selecting relevant capabilities.” Feminist Economics 9 (2):

59-International covenant of economic, social and cultural rights (1966), in H.R: A compilation of international instruments.

60-John M. Alexander. Capabilities and Social Justic. Ashgate Publishing, Ltd,2008.

61-Keith Griffin & Terry McKINLEY: Towards A Human Development Strategy, HumanDevelopmen Report Office, Occasional Papers No.6, 1993t

62-Klamer, Arjo, ‘‘A Conversation with Amartya Sen,’’ Journal of Economic Perspectives, 3, 1 (Winter 1989).

63-Martha Nussbaum. 2011. Creating Capabilities: The women and Human Development: The Capability Approach (Harvard University Press)2000.

64-Melane Walker and Elane Unterhalter, AmartyaSens Capability Approach and social education,palgrave Macmillan,First published, United states

65-Martha Nussbaum. 2011. Creating Capabilities: The women and Human Development: The Capability Approach (Harvard University Press)2000.

66-Martha Nussbaum. Creating Capabilities: The Human Development Approach , . 2011.

67-Melane Walker and Elane Unterhalter, AmartyaSens Capability Approach and social education,palgrave Macmillan,First published, United states

68-Rieko Gotoh and Paul Dumouchl, Against Injustice(The new Economics of Amartya sen, Cambridgs University press، 1982.

69-Peet, R., & Hartwick, E. (2009). Theories of development: Contentions, arguments, alternatives(2nd ed.). New York: The Guilford Press..

70- Sen Amartya, Commodities and Capabilities, Amsterdam, North Holland, 1985.

71-Sen Amartya, Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory, Philosophy and Public Affairs, 6 (1976–7).

72-Sen, Amartya, The Argumentative Indian, London: A.llen Lane, 2005

73-Sen, Amartya,Equality of What?in Choice,welfare and Measuurement

74-(Oxford:Blackwell) and Cambridge,Mass,MIT,Press (1982)

75-Sen amartya ,The possibility of social choice, Nobel lecture December (1999), Retrieved 11 March 2013.and Sen, Amartya collective choice and Sochial welfare, San Francico,Holden-day,1970.

76-Sen, Amartya, Development as Freedom, Oxford, Oxford University Press, 1999

77-Amartya Sen,“Capabilities, Lists, and Public Reason: Continuing the Conversation,” Feminist Economics 10, no. 3: 2004.

78-Sen, AmartyaPoverty and Famines,Oxford University press, Newdelhi,1999.

79-Sen, Amartya,Equality of What?in Choice,welfare andMeasuurement(Oxford:Blackwell) and Cambridge,Mass,MIT,Press(1982

80-Sen Amartya collective choice and Sochial welfare, San Francico,Holden-day,1970.

81-Sen, Amartya K., Choice, Welfare and Measurement, Oxford, Basil Blackwell, 1982

82-Sen Amartyaو The Idea of Justice, Harvard University Press & LondonAllen Lane,2009.

83-Sen, Amartya, Inequality Reexamined, Oxford, Oxford University Press, 1992

84-Sen Amartya collective choice and Sochial welfare, San Francico,Holden-day,1970.

85-Sen Amartya More than 100 Million Women Are Missing,’’ New York Review of Books, 37 (December 20,

1990b)

86-Amartya Sen,"Capabilities, Lists, and Public Reason: Continuing the Conversation," Feminist Economics 10, no. 3: 2004.

87-Sen, Amartya, On Ethics and Economics, Oxford, Basil Blackwell, 1987

88-Sen Amartyaو Identity&Violence, Penguin groups London: Allen Lane, England 2007.

89-Sen, Amartya, On Ethics and Economics, Oxford, Basil Blackwell, 1987

90-Amartyasen (The Nuture and classes of Prescriptive Judgments,Philosophical Quarterly,17,no,66,(1967).

91-Simon, D. (2006). Fifty key thinkers on development. New York: Routledge, Taylor & Francis,e-Library

92-Velasquez,M.G.(1997)Ethical relativism and theinternational buissnes maager. In; F. N,Ethical universals in-einternational buissnes; studies in economic ethics and philosophy (pp15-26)Barlin:Springer-Verlag.

الأزمة الأوكرانية وتأثيرها الجيوسياسية على علاقات روسيا- الغربية خلال فترة ٢٠١٣-٢٠١٨

The Ukrainian crisis and its geopolitical impact on the Russia-Western relations during the period 2013-2018

م. جمال محمد امين حسين

قسم القانون / كلية العلوم الانسانية / جامعة حلبجة

Lecturer. Jamal Mohammed Ameen Hussein

Department of Law/College of Humanities/ University of Halabja

ملخص

تعتبر الازمة الاوكرانية محورا هاما في العلاقات الروسية -الغربية ،وذلك بسبب اهميتها الجيوسياسية. وشهدت اوكرانيا في عام 2013 ازمة نشوب مظاهرات حيث رفض الرئيس الاوكراني السابق بعض الاصلاحات او اتفاقيات الاقتصادية مع دول الغربية وخاصة الاوروبية من اجل التعامل مع روسيا، وان احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم مصدر رئيسي لازمة الاوكرانية، ويمثل تحديا لسلامة الاقليمية والدولية.وحيث تركز البحث على ماهية الازمة الاوكرانية واسبابها وتداعياتها على البيئة الداخلية والدولية ومدى تاثير الاهمية الجيوستراتيجية لاوكرانيا على علاقات الروسية الغربية.

الكلمات الرئيسية:الجيوسياسية ، ازمة اوكرانيا، روسيا ، الدول الغربية، شبه جزيرة القرم